أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المناهج الدراسية في الكليات الأمنية العربية

أنموذج تصوري للمناهج الدراسية في الكليات الأمنية
لتلبية الاحتياجات الأمنية في القرن الحادي والعشرين

الاجتماع التنسيقي التاسع
لعمداء الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية
(٢٠ ـ ٢٢/ ٧/ ١٤١٩هـ الموافق ٩ ـ ١١/ ١١/ ١٩٩٨م)

اللواء د. محمد الأمين البشرى د. ذياب البداينة

الطبعة الأولى
الرياض
١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م

حقوق الطبع محفوظة
لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

حقوق الطبع محفوظة
لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

سلسلة رسائل الماجستير رقم (١)

المحتويـــــات

التقديـــــم ٣

توطئـــــة ٥

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها ٩

أولاً : الكليات الأمنية في الدول العربية ٩

ثانيـــاً: مشـكلة الدراسة ١٠

ثالثـــاً: أهداف الدراسة ١٣

رابعـــاً: منهجية الدراسة ١٣

خامساً: تساؤلات الدراسة ١٣

الفصل الثاني: نتائـج الدراســـة ١٧

أولاً : واقع التعليم الأمني في المجتمع العربي ١٧

ثانيـــاً: واقع المناهج الدراسية للكليات الأمنية ٢٥

ثالثـــاً: أهداف الكليات الأمنية في المجتمع العربي ٢٨

رابعـــاً: النتائـــج ٣٠

الفصل الثالث: الأنموذج التصوري للمناهج الدراسية في الكليات الأمنية العربية في عصر المعلومات ٣٩

أولاً : مبررات الأنموذج ٣٩

ثانيـــاً: مجتمع عصر المعلومات: مجتمع الشبكة العنكبوتية ٤١

ثالثـــاً: الأنموذج المقترح ٥١
الملاحـــق: أ ـ ملحق أداة جمع البيانات ٦٧
المراجـــع ٦٩
توصيات الاجتماع ٧٣
المشاركون في الاجتماع ٧٧

تقديـــــم

لقد مر إعداد رجل الأمن العربي بمراحل متعددة فكانت البدايات بسيطة ومتواضعة في شروطها وفي متطلباتها . لكن ما حصل من تغير وتطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عدة عقود، تطلب تطوراً مماثلاً في إعداد القوى البشرية المختلفة ولا سيما في إعداد رجل الأمن الذي أصبح عليه مواجهة تحديات متنامية داخلية وخارجية لم تقتصر على ما نلاحظه من زياده وانتشار للظاهرة الاجرامية على المستوى الوطني، بل أصبح على رجل الأمن أن يواجه إلى جانب ذلك الإجرام المنظم والجرائم عابرة الحدود بكل تعقيداتها وأنماطها المتعددة .

إن التطور المذهل لوسائل الاتصال المختلفة إلى جانب عصر المعلوماتية الذي شرعت بدخوله المجتمعات الإنسانية والذي لا يبشر بنمط جديد لمظاهر الحياة التقنية والاقتصادية فقط، بل يمهد الطريق نحو تطور شامل للمجتمعات البشرية .

إن هذه الحقيقة تفرض على المؤسسات الأمنية في الدول العربية من مدارس ومعاهد وكليات للشرطة أن تعيد النظر دائماً في المناهج الدراسية التي تقدمها لطلبتها لكي تتمكن من إعداد رجل الأمن المناسب ونحن على أعتاب حقبة جديدة لها تأثيراتها على كل جوانب الحياة الاجتماعية وغيرها، وربما تقتضي الحاجة في هذه المدارس والمعاهد والكليات إلى مناهج جديدة ومتطورة لا إلى محاولة تطوير المناهج الحالية بادخال بعض التعديلات عليها دون المساس في جوهرها وبنياتها الأساسية التي لا تحقق الاعداد المنشود .

إن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إذ تقدم هذا الكتيب للمؤسسات التعليمية الأمنية العربية المعنية والذي يطرح أنموذجاً تصورياً للمناهج الدراسية في الكليات الأمنية لتلبية الاحتياجات الأمنية الجديدة، فإنها تأمل أن يكون معنياً في هذا التوجه لإعداد رجل الأمن العربي المناسب في هذه المرحلة.

واللّه من وراء القصـــد، ، ،

رئيـــــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامـدي

توطئـــــة

يعد التعليم من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي في أي مجتمع ، ومن هنا جاء إهتمام الدول بمؤسساتها التعليمية من حيث تطويرها والعمل على تزويدها بالمصادر البشرية المؤهلة والمعدات اللازمة لتنفيذ رسالتها التربوية والتوعوية وحماية المواطن من الانحراف ووقايته منه

وإذا كان التعليم في القطاع المدني هاماً، فإنه في القطاع الأمني ذو أهمية خاصة ، حيث تعاني المؤسسات الأمنية من المخرجات الضعيفة للتعليم وتشكل مدخلاً هاماً في انتشار الجريمة وتهديد الأمن . أما مخرجات التعليم الجيدة فإنها تعمل كمحصنات ضد تهديد الأمن الاجتماعي .

لقد تنوعت مهددات الأمن الوطني بسبب التطور الصناعي والتقني والتغيرات الاجتماعية الكبيرة التي تشهدها مجتمعات العالم ، وما تفرزه من سلوكيات ومستجدات جديدة تتعارض أحياناً وتتصارع أحياناً مع النظم القانونية والسلوكية السائدة في المجتمع .

جاءت هذه الورقة لتسلط الضوء على واقع التعليم الأمني بشكل محدد في الوطن العربي ومحاولة قراءة هذا الواقع في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ومدى تلبيه هذا الواقع للمستجدات والمتغيرات في عصر المعلومات .

أظهرت هذه الورقة اختلاف نظم التعليم الأمني في الكليات الأمنية العربية وتباينه من دولة لأخرى ، كما أظهرت وجود بدايات تمثل أساساً يمكن الاعتماد عليه في بعض الدول لتطوير تعليم أمني قادر على إحداث تغيرات هامة تتناسب وطبيعة القرن القادم "عصر المعلومات" ، إلا أن

هنالك جوانب قصور لابد من الإشارة إليها وهي عدم مناسبة المناهج الدراسية للاحتياجات الأمنية الفعلية وعدم وجود أهداف أمنية محددة وواضحة لهذه الكليات تتماشى والتغيرات الحالية والمستقبلية في أبنية النظم الاجتماعية . ولقد قدمت هذه الورقة أنموذجاً يمكن تطبيقه في تصميم المناهج الدراسية في الكليات الأمنية ويواكب أية تغيرات مستقبلية .

اللواء د. محمد الأمين البشري

د. ذيـــاب البداينـــــــــة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتهـــا

أولاً : الكليات الأمنية في الدول العربيـة .

ثانيـــاً: مشكلة الدراسة .

ثالثـــاً: أهداف الدراسة .

رابعـــاً: منهجية الدراسة .

خامساً: تساؤلات الدراسة .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتهـا

أولاً: الكليات الأمنية في الدول العربيـة

تختلف الكليات الأمنية في الدول العربية من حيث نظمها ومناهجهاالتعليمية ومسمياتها. فهناك كليات تسمى كليات أمنية أو شرطية، وهناك معاهد للأمن أو الشرطة وأخرى تسمى مدارس وأكاديميات أمنية ذات مسئوليات مختلفة. وتتراوح المدة الدراسية في بعض هذه الكليات بين عام وأربعة أعوام ومنها كليات يلتحق بها حملة الدرجات الجامعية وأخرى يلتحق بها حملة الشهادة الثانوية أو دون ذلك. كما أن هناك اختلافاً بين رتب ووظائف الذين يتخرجون في هذه المؤسسات التعليمية الأمنية.

نشأت هذه الاختلافات نتيجة لأسباب أمنية واقتصادية وسياسية خاصة بكل من الدول العربية التي مرت بظروف أمنية خاصة كما أن اختلاف مراحل التطورالتعليمي والسياسي للدول العربية واختلاف النظم الأمنية في الدول الأوروبية التى وضعت لبنات التعليم الأمني في الدول العربية كان وراء هذه الاختلافات الشكلية بين نظم ومناهج التعليم الأمني في الدول العربية حيث تشكلت المؤسسات الأمنية وفقاً لنظام الدولة المستعمرة.

لقد عرّف الاجتماع الثامن لعمداء الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية الكلية الأمنية بأنها تعني كلية أو معهداً أو مدرسة شرطية أو أية مؤسسة تعليمية أمنية تقوم باعداد ضباط الشرطة في أي قطر عربـي

بعد حصولهم على الثانوية العامة أو ما يعادلها ولفترة زمنية لاتقل عن أربع سنوات دراسية أو ما يعادلها من الساعات المعتمدة وتمنح المتخرج درجة البكالوريوس (مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٧).

جاء التعريف المشار إليه في سياق وضع تصور نموذجي موحد لإجراءات وشروط القبول في الكليات الأمنية بالدول العربية. لذا جاء قاصراً على الوصف الخارجي للكلية دون الإشارة إلى الوظيفة العلمية للكلية ومحتوى مناهجها وأسلوبها في إعداد رجال الأمن. فالكلية (Faculty) في الجامعة تُعنى بوظيفة علمية محددة تتضمن باب معرفة رئيسة بجانب أبواب المعرفة الأخرى مثال ذلك كليات القانون، الطب، الاقتصاد. أما الكلية الجامعة (College) فهي أشبه بالجامعة وتُعني بأكثر من باب معرفة رئيسة إلا أنها لا تجمع مختلف أبواب المعرفة المطلوبة والمتجددة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

عملاً بخطط وبرامج العمل الأمني العربي المشترك التي تعهد بها مجلس وزراء الداخلية العرب ومؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب، تبنت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مشروعاً متكاملاً للنهوض بالتعليم الأمني بصفة عامة والتعليم الأمني العالي على وجه الخصوص. ويهدف هذا المشروع إلى الارتقاء برجل الأمن العربي علمياً وفكرياً وفنياً بالقدر الذي يمكنه من مواجهة التحديات الأمنية المستحدثة، والتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتطورات التقنية المحتملة في القرن الحادي والعشرين.

وفيما يتصل بالتعليم الأمني العالي فإن الأكاديمية أولت جلَّ اهتمامها لهذا المشروع في أربع مسائل جوهرية هي :

١ ـ إجراءات وشروط القبول بالكليات الأمنية في الدول العربية .
٢ ـ معايير اختيار عضو هيئة التدريس بالكليات الأمنية في الدول العربية .
٣ ـ المناهج الدراسية بالكليات الأمنية في الدول العربية .
٤ ـ طرق وتقنيات التدريس والتدريب في الكليات الأمنية بالدول العربية .

وفي الاجتماع الثامن لعمداء الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية الذي نظمته الأكاديمية في الفترة من ٤ ـ ٦ شعبان ١٤١٧هـ (الموافق ١٤ ـ ١٦ ديسمبر ١٩٩٦م) تمت معالجة المسائل المتعلقة بإجراءات وشروط القبول ومعايير اختيار أعضاء هيئة التدريس بالكليات الأمنية، وذلك على ضوء ورقتين أعدتهما الأكاديمية وجرى مناقشتها في الاجتماع بحضور ممثلين لـ(١٦) دولة عربية . وقد تمخض عن الاجتماع إصدار تصور نموذجي لإجراءات وشروط القبول بالكليات الأمنية العربية وآخر بشأن معايير اختيار أعضاء الهيئة العلمية (مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٧)

لقد ركزت الاستراتيجية الأمنية العربية في أهدافها على تحقيق التكامل الأمني العربي وترسيخ التعاون على أسس علمية فاعلة ومرنة . كما ركزت في برامجها على تطوير المناهج وتدعيم الكليات الأمنية وترقيتها بالقدر الذي يمكنها من توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني (مجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٨٣)، وفي هذا الإطار يفرض موضوع المناهج الدراسية في الكليات الأمنية نفسه كمسألة جوهرية مكملة لمشروع العمل الأمني العربي المشترك الذي ينبغي معالجتها وتأكيد ثوابتها لمواجهة المتغيرات الشاملة التي تنظم مختلف ضروب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأنماط المستحدثة من السلوك وأساليب العمل والتعامل .

وأعدت هذه الورقة بناءً على توصيات الاجتماع الثامن لعمداء الكليات

والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية، ولتكون أساس مداولات الاجتماع التاسع المنعقد في ٢٠/ ٧/ ١٤١٩هـ الموافق (٩/ ١١/ ١٩٩٨م)، وتتناول :

أولاً: خلفية الدراسة وأهميتها.

ثانياً: مناهج التعليم وأهدافه في الكليات الأمنية العربية.

ثالثاً: أهداف الكليات الأمنية في المجتمع العربي.

رابعاً: واقع المناهج الدراسية للكليات الأمنية.

خامساً: بناء أنموذج تصوري لمناهج التعليم في الكليات الأمنية العربية إستشرافاً للقرن الحادي والعشرين (عصر المعلومات).

إن تعقد الحياة الاجتماعية، ومعدلات الزيادة السكانية في المجتمع العربي، والتغير الاجتماعي والاقتصادي والتقني الذي تمر به المجتمعات العربية، جعل من تحديات الأمن ظاهرة معقدة تتطلب الإعداد المناسب والتدريب العلمي والتطوير المستمر لتواكب هذه التحديات ولكي توفر البيئة الآمنة التي يستطيع المجتمع فيها أن يؤدي وظائفه المتنوعة، وتولى المناهج الدراسية للكليات الأمنية أهمية خاصة في تحقيق هذا الهدف من خلال أهدافها، ونوعيتها ومحتواها وكيفية تدريسها، ومدى ملاءمتها لحاجات المجتمع الأمنية.

وتعالج هذه الورقة المناهج الدراسية في الكليات الأمنية العربية من خلال بيان وظائف الكلية الأمنية في المجتمع، والتعرف على المناهج المعمول بها الآن في الدول العربية وتقييمها وصولاً إلى أنموذج تصوري لمناهج دراسية ملائمة لإعداد رجل الأمن العربي القادر على مواجهة التحديات الأمنية المرتقبة في القرن الحادي والعشرين. ويأتي هذا البحث لدراسة واقع

المناهج الأمنية في المجتمع العربي وبناء أنموذج تصوري يلبي الاحتياجات الأمنية في القرن الحادي والعشرين (عصر المعلومات).

ثالثاً: أهـــداف الدراســـــة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع التعليم الأمني في المجتمع العربي ومدى تلبيته لحاجات المجتمع الأمنية، بما في ذلك المناهج التي تدرس في الكليات الأمنية في المجتمع العربي، وتقديم أنموذج تصوري يلبي هذه الاحتياجات ويسد الثغرات في المنهاج الحالي ويواكب التطورات في عصر المعلومات.

رابعاً: منهجيـــة الدراســـــة

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل واقع التعليم الأمني في الكليات الأمنية في المجتمع العربي، ووصف مكونات مناهج هذه الكليات (تحليل محتوى) بناءً على موجودات هذه المناهج وفق نوعها ومحتواها. كما وقد استخدمت استبانه خاصة أرسلت للدول العربية لبيان نوعية البرامج وتصنيفها ومسمياتها والمناهج المستخدمة وكيفية تنفيذها.

خامساً: تساؤلات الدراســة

تحاول هده الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ ـ ما هو واقع التعليم الأمني في الكليات الأمنية في المجتمع العربي ؟

٢ ـ ماهو واقع المناهج في الكليات الأمنية العربيــة ؟

٣ـ ما مدى تلبيه مناهج الكليات الأمنية احتياجات المجتمعات العربية الأمنية في عصر المعلومات؟

الفصل الثاني

نتائــج الدراســة

أولاً : واقع التعليم الأمني في المجتمع العربي .

ثانيــاً: واقع المناهج الدراسية للكليات الأمنية .

ثالثــاً: أهداف الكليات الأمنية في المجتمع العربي .

رابعــاً: النتائـــج .

الفصل الثاني

نتائـــج الدراســـة

أولاً: واقع التعليم الأمني في المجتمع العربي

تُعد وظيفة ضابط الأمن من المهن الحديثة في الدول العربية، مقارنة مع المهن الزراعية والصناعية والحرفية الأخرى. ورغم ظهور نُظم للأمن والشرطة في بعض أنحاء الوطن العربي في التاريخ القديم (Marcel, 1964)، إلا أن تاريخ المهنة الأمنية ـ بمواصفاتها الراهنة ـ يرجع للنصف الأول من القرن العشرين. لقد ظهر العمل الأمني في الدول العربية كمهنة لها نظمها وقوانينها مع الاستعمار الأوروبي الحديث، الذي بدأ زحفه نحو المنطقة في القرن التاسع عشر.

قامت الدول الأوروبية بإنشاء وحدات شبه عسكرية في الدول العربية التي تم احتلالها لتتولى أمور الأمن المدني وحماية المنشآت وحفظ النظام العام. وكان يتم اختيار أفراد تلك الوحدات من بين أعضاء القوات المسلحة والإدارة والقضاء.

وفي مراحل لاحقة من عمر الاحتلال الأوروبي للدول العربية، بدأت الدول المستعمرة الاستعانة بمواطنيها في المهن الأمنية. وكان يتم الاختيار من المراحل التعليمية الدنيا ومن ثم تدريبهم على بعض قواعد الانضباط العسكري وحمل السلاح وإنفاذ القوانين. وكان تدريب رجال الأمن لفترات زمنية قصيرة على الطريقة التى كانت سائدة في الدول الأوروبية آنذاك.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين حصلت الدول على استقلالها، ووجدت نفسها أمام أجهزة ونظم أمنية صاغها الاستعمار على منهج نابع من الثقافة الغربية وعلى نمط يحقق أهدافها السياسية والاقتصادية. فواصلت الدول العربية تطوير أجهزتها الأمنية شكلاً ومضموناً. وقد أعطت الاهتمام الأكبر لتأهيل الكوادر الوطنية بالتعليم والتدريب مع الاحتفاظ بالأسس والقواعد التى وضعتها الدول الاستعمارية ومع الاستمرار في الارتباط بتلك الدول من حيث الحصول على السلاح والخبرة والتدريب.

بدأ تأهيل ضباط الأمن والعاملين في هذا الميدان في الدول العربية بمدارس الشرطة التى تقوم بتدريبهم لفترات زمنية تتفاوت بين ثلاثة أسابيع وستة أشهر. ثم استحدثت معاهد التدريب وكليات الشرطة المتخصصة حتى بلغت الآن مرحلة الأكاديمية الأمنية ومع ذلك لم يتوفر حتى الآن نظام تعليمي أمني متكامل في الدول العربية، ولكن القدر المتوفر به لا يقل عن المستوى التأهيلي المعمول به في الدول المتقدمة. وتنفرد الدول العربية وتتميز عن غيرها من الدول المتقدمة في مجال التعليم الأمني العالي. وتم ذلك بقيام معظم الدول العربية بإنشاء كليات جامعية للأجهزة الأمنية يتخرج منها ضباط أمن من حملة البكالوريوس في العلوم الأمنية كما أن بعض الدول العربية تقدمت على كثير من دول العالم في اهتمامها بالتعليم فوق الجامعي لرجال الأمن.

ونجد اليوم بين ضباط الأمن العرب عدداً من حملة درجات الماجستير والدكتوراه بينما لانجد من يحمل درجة الدكتوراه في أجهزة الأمن في اليابان أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد فطنت الدول الغربية مؤخراً إلى ضرورة رفع كفاءة رجال الأمن،

وبدأت محاولات استقطاب خريجي الجامعات بغية صقلهم بدورات تدريبية قصيرة ومن ثم ضمهم إلى صفوف رجال الأمن. بينما اتجهت جامعات تلك الدول إلى استحداث كليات جامعية تُعنى بأبواب المعرفة المتصلة بالأمن مثل كليات العدالة الجنائية، علم الاجرام، علم ضحايا الجريمة والدراسات القضائية وغيرها.

إن تقدم الدول العربية في مجال التعليم الأمني العالي يحتم عليها الاهتمام والسعي إلى تطوير التعليم الأمني على أسس علمية متقدمة تحفظ لها خطواتها الرائدة ومرجعيتها العلمية في هذا المجال. وفي الواقع، هنالك تداخل بين مراحل التعليم الأمني في بعض الدول العربية ويصعب الفصل فيها بين مناهج التعليم الأساسي والتعليم العالي. ويُعزى ذلك لاختلاف مراتب التدرج الوظيفي للعاملين في الأجهزة الأمنية والذين يتم تصنيفهم إلى :

(١) جنود أو رجال أمـــن.

(٢) صف ضباط (Non-Commissioned Officers)

(٣) ضباط (Officers)

(٤) قيادات عليا من الضباط (Sinior Officers)

ويتم تأهيل الجنود في مدارس أمنية يمضون فيها فترات قصيرة ويتلقون فيها مواداً تعليمية نظرية وأخرى تدريبية عسكرية. ويتدرج الجندي في رتب ما دون رتبة الضابط وأثناء تدرجه في رتب ضاط الصف يجوز له أن يلتحق بالكلية الأمنية لينال تعليماً وتدريباً يؤهلانه ليكون ضابطاً، ويلتقي في هذه المرحلة بطلاب قديختلفون عنه من حيث السن والمؤهل العلمي ليتخرجوا معاً كضباط.

لذا لم يتبلور في الدول العربية حتى الآن نظام تعليمي أمني واضح المراحل والمناهج والمدخلات والمخرجات، الشيء الذي انعكس سلباً على التنظيم الوظيفي والراتبي في بعض الدول العربية. إذ نجد قيادات أمنية بدرجات وظيفية وراتبية عليا على قمة الهرم الوظيفي للدولة دون أن تكون لهم درجات علمية مماثلة لقرنائهم من قيادات المؤسسات الحكومية الأخرى. خاصة بعد النهضة التعليمية التي عمت المجتمعات العربية.

لا تقتصر مهنة رجل الأمن على تخصص بعينه، بل هي مهنة (Interdiscipline) على جميع التخصصات والميادين وأبواب المعرفة السائدة في المجتمع. وعلى رجل الأمن أن ينال قدراً وافراً من المعرفة في كافة العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية لارتباط مهنته تلك بتطبيقات العلوم.

إن مشكلة بناء نظام للتعليم الأمني يواكب التطور ليست مشكلة قاصرة على الدول العربية. بل هي مشكلة تواجه معظم الدول المتقدمة والتي بدأت محاولات جادة لتأصيل التعليم الأمني وصياغة نظمه ومناهجه. وفي كندا كلفت وزارة العدل لجنة متخصصة لدراسة مشكلة التعليم الأمني ووضع خطة استراتيجية لتعليم وتدريب الشرطة. وقد تقدمت اللجنة بتقريرها النهائي عام ١٩٩٢م وقد تضمن التقرير النهائي قصورالتعليم الأمني في كندا واعتمد على إنشاء سلطة مركزية لإدارة نظام التعليم الأمني. ومن أهم التوصيات التى قدمتها اللجنة وأخذت طريقها للتنفيد ما يلي :

(١) اعتماد التعليم العالي متطلباً أساسياً من متطلبات العمل في الأجهزة الأمنية لما يقدمه التعليم العالي لرجل الأمن من قدرات فائقة على المواكبة والمرونة في التعامل ورفع المكانة الاجتماعية لرجل الأمن والمهنة الأمنية واكتسابها القبول والاحترام كضرورة وظيفية.

وبعد أن كان شرط الالتحاق بكلية الشرطة إكمال الثانوية العامة (Police of Japan,1997) أصبح من الضروري أن يكون المتقدم للالتحاق بالكلية قد أكمل عامين على الأقل في جامعة أو أحدى كليات المجتمع (Community College)

(٢) إلزام الجامعات وكليات المجتمع بتقديم مناهج دراسية من شأنها أن تعمم الوعي الأمني وتساعد على تكوين رجل الأمن بتعليمه العلوم ذات الصلة بالأمن .

(٣) تحديد متطلبات تعليمية إستراتيجية (Strategic Learning Requirements) لكل من الفئات المهنية الأربع لرجال الأمن وهي الجنود (Constables) ضباط الصف (Patrol Sergents) ضباط الإدارة الوسطى (Middle Managers)وضباط الادارة العليا (Senior Managers) بحيث يكون التعليم موجهاً وفقاً لحاجة الوظيفة التي تضطلع بها كل فئة (Ontario, Solicter General, 1992) .

تمكنت الشرطة القومية اليابانية من بلورة نظام للتعليم الأمني حقق نجاحاً في رفع الدرجة العلمية لرجال الأمن عن طريق ترقية العاملين أكاديمياً من خلال التعليم أثناء الخدمة واستيعاب خريجي الجامعات بشروط مغرية . وقد ارتفع عدد خريجي الجامعات في الأجهزة الأمنية اليابانية من (٨ , ٢٠٪) في عام ١٩٨٨م إلى (٦٥٪) في عام ١٩٩٥م .

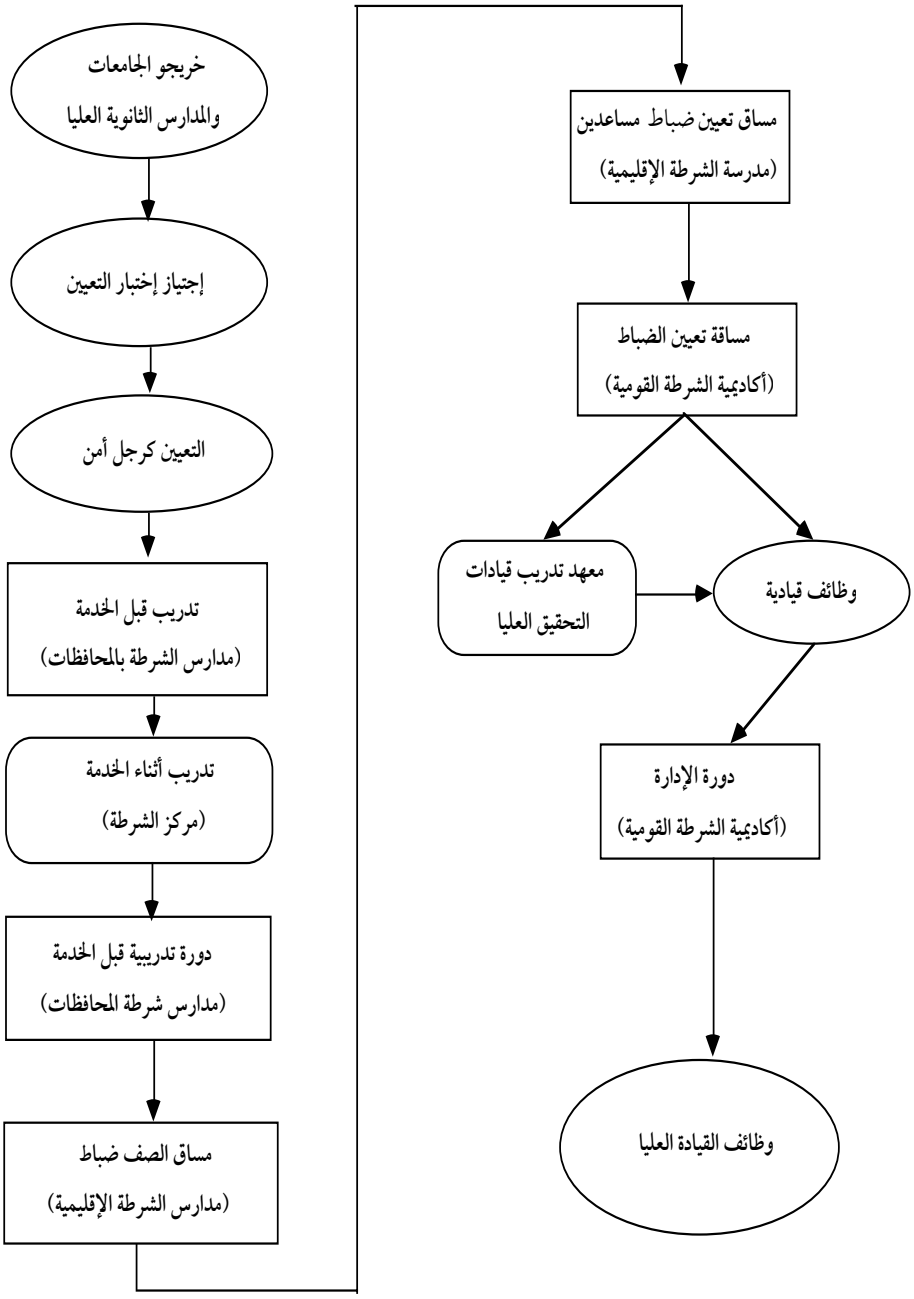

شكل رقم (١) نظام التعليم الأمني للشرطة اليابانية (١٩٩٥)

وقد أنشأت الشرطة اليابانية نظاماً تعليماً متدرجاً يهدف إلى رفع المستوى العلمي لأعضاء الأجهزة الأمنية إلى الدرجة الجامعية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (National Police Agency, 1997). ويتكون النظام من مناهج تعليمية متدرجة وأسلوب اختيار متنوع على النحو التالي :

وللوقوف على واقع التعليم الأمني في المجتمع العربي لابد من استعراض المناهج الدراسية المعمول بها في الكليات الأمنية العربية، وهي (في الغالب) تعطي الأسبقية لدراسات الأنظمة والقوانين الموضوعية والشكلية باعتبارها أداة إنفاذ المهام والواجبات الملقاة على عاتق ضباط الأمن. وتعطي الكليات الأمنيةاهتماماً كبيراً للتدريب العسكري وتمارين اللياقة البدنية باعتبار المظهر الخارجي والقدرة على استعمال السلاح والدفاع عن النفس من متطلبات الوظيفة الأمنية.

يبلغ عدد الكليات الأمنية التى تم حصرها في الدول العربية (١٨) مؤسسة تعليمية وهناك اختلاف في مسمياتها ومناهجها وبرامجها التعليمية والمؤسسات التي تم حصرها يظهرها الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١)

توزيع المؤسسات التعليمية الأمنية في المجتمع العربي

المسمى	المجموع	الدول
١ ـ أكاديمية	٤ (٢٢٪)	الأردن، السودان، عمان، مصر
٢ ـ كلية جامعية	١٠(٥٦٪)	الإمارات، الأردن، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، ليبيا، مصر، اليمن
٣ـ مدرسة	٢(١١٪)	تونس ، الجزائر
٤ـ معهد	٢ (١١٪)	عمان، الكويت

ويظهر الجدول رقم (٢) أن غالبية هذه المؤسسات هي كليات جامعية (٥٦٪) ويظهر الجدول رقم (٢) التوزيع التفصيلي لشروط القبول ومدة الدراسة في هذه المؤسسات . وكما يظهر التباين بين هذه المؤسسات في نوعية الشهادة الممنوحة والمدة الزمنية أو عدد الساعات الدراسية . . . إلخ .

تقوم بجانب هذه الكليات مدارس ومعاهد وأكاديميات أمنية في بعض الدول العربية دون أن يكون بينهما ترابط واضح أو نوع من الهيكلية اللازمة لضبط قنوات ومراحل التعليم الأمني . كما أن هذه الكليات والمدارس والمعاهد تفتقد الترابط والتداخل مع مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي لدرجة عدم الاعتراف بشهاداتها العلمية لدى مؤسسات التعليم العالي . مما

يدعو بعض رجال الأمن إلى الالتحاق بالجامعات بعد تخرجهم في الكلية الأمنية. بحثاً عن درجة جامعية أخرى إحتياطية .

وفي جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة يتم اختيار الدارسين من بين الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة للدراسة في الكلية الأمنية لمدة أربعة أعوام أو ثلاثة أعوام يحصلون بعدها علي درجة البكالوريوس في العلوم الأمنية. بينما نجد كليات أمنية في دول عربية أخري تختار الدارسين فيها من حملة الدرجة الجامعية بجانب خريجي الثانوية العامة ومادونها ـ احياناً ـ عند اختيار الدارسين من بين ضباط الصف. وفي هذه الحالة تضيع هوية الكلية الأمنية ويصعب التعامل مع درجاتها العلمية على المستوى الوطني. إن الدرجة العلمية الجامعية هي شهادة عامة لها قيمتها الاجتماعية وهي أداة لاكتساب العمل في كثير من المهن بخلاف تلك التي تخصص فيها حامل درجة البكالوريوس في الاقتصاد أو القانون أو الصيدلة يجد أمامه فرص عمل متنوعة بخلاف ميدان درجته العلمية. أما حامل الدرجة الجامعية في العلوم الشرطية أو الأمنية فإن فرص عمله لاتتجاوز حدود المهن الأمنية وبالتالي فإنها لا تكسب حاملها وظيفة معقولة حال تركه العمل في مجال المهنة.

ثانياً: واقع المناهج الدراسية للكليات الأمنية

المناهج الدراسية هي مجموع الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية والفنية التى تهيئها المؤسسة التعليمية للدارسين فيها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل وتعديل السلوك طبقاً لأهداف المؤسسة التعليمية (حسن عبد الرحمن، ١٩٨١). فالمناهج إذاً خبرات تقدمها المؤسسة التعليمية من خلال برامج دراسية تنقل للمتلقي خبرات وتجارب الماضي والحاضر بالقدر الذي

يمكنه من استيعاب متغيرات المستقبل والتعامل معها . فالأهداف هي حجر الزاوية في تحديد المناهج ومحتواها وطرق تقديمها للدارسين . كما أن لعمر الدارس ومستواه التعليمي دوراً في تحديد المناهج الملائمة لكل مرحلة تعليمية وطرق التدريس فيها .

فالمفهوم السائد في الدول العربية أن رجل الأمن هو سلطة إنفاذ القوانين وهو رمز الدولة وقوة القانون . وقد جعل هذا المفهوم القديم للأمن أن تكون الكليات الأمنية في الدول العربية مقيدة بمناهج دراسية قاصرة على الأنظمة والقوانين الموضوعية منها والشكلية بجانب التدريب العسكري والجسماني الذي يجعل رجل الأمن قادراً على تطبيق القوانين بأسلوب عسكري حازم مع إظهار سلطته وقدرته على استعمال القوة ضد مخالفي الأنظمة والقوانين .

ويمكننا هنا حصر قائمة بالمقررات الدراسية التي تتضمنها مناهج الكليات الأمنية في الدول العربية وهي :

١ ـ قانون العقوبـــــــات .
٢ ـ قانون الإجراءات الجنائيـة .
٣ ـ التشريع الجنائي الاسلامي .
٤ ـ أصول الفقـــــــــه .
٥ ـ علم الإجرام والعقـــاب .
٦ ـ التحقيق الجنائـــــــي .
٧ ـ الأنظمة والقوانين الأخـرى .

يُعاب على الكليات الأمنية أنها لا تقدم هذه المواد بطريقة متعمقة تؤثر في بناء شخصية رجل الأمن كما هو الحال في الكليات الجامعية ، فالساعات

الزمنية المحددة لهذه المواد لا تتناسب مع مفردات تلك المواد وحجم أدبياتها، كما أن الطلاب في الكليات الأمنية لا يميلون إلى البحث والدراسة الفردية من خلال استخدام المكتبة والرجوع إلى المراجع المستجدة.

ويُعزى ذلك لأسباب أهمها :

١ ـ التركيز على الجانب العسكري والتدريب البدني الذي يأخذ من جهد الدارس وطاقته. وخاصة أن التدريبات العسكرية والرياضية تأخذ أفضل ساعات العمل اليومية كالفترة الصباحية الأولى والفترة المسائية وتبقى للدراسة والمحاضرات ساعات الظهيرة الحارة.

٢ ـ ضعف مكتبات الكليات الأمنية وعدم توفر المراجع والدوريات الأمنية.

٣ ـ إهمال الكليات للغات الأجنبية التي من شأنها أن تمكن الدارس من البحث العلمي والإطلاع على العلوم والمعارف الأجنبية.

٤ ـ عدم كفاءة هيئة التدريس في بعض الكليات التي تعتمد على العسكريين في التدريس.

وهكذا نجد أن المناهج الدراسية في الكليات الأمنية تقسم ذهن الدارس ما بين متعلم ومتدرب، ليتخرج في النهاية مشبعاً بمعارف ذات تأثير خارجي لم ينسجم مع متطلبات العمل. والتعليم يختلف عن التدريب الذي يغلب على مناهج الكليات الأمنية. فالتعليم (Learning) يمكن تعريفه بالروح والنمط البحثي والنتائج التي يجري البحث عنها وليس مرتبطاً بموضوع محدد مع الانفتاح العقلي وتشجيع دور المناقشة والحوار وتنمية المهارات (Johnson, 1986)

من الصعب وصف المناهج التعليمية المعمول بها في الكليات الأمنية الآن بأنها مناهج جامعية أو مناهج تعليمية مطابقة للمواصفات المتضمنه في

التعريف أعلاه وذلك لافتقار هذه المناهج إلى أسس الحرية التي تتوفر في الكليات الجامعية .

إن الدارس في الكليات الأمنية طالب شبه عسكري تقيده الأوامر والتعليمات العسكرية وتحد حدوده في الحوار والمناقشة والبحث والتعمق فيما يتلقاه من علوم . وقد يقبل بما يقدمه المدرس العسكري دون قناعة لعدم قدرته على إبداء الرأي المضاد . وتتضاعف خطورة الحالة متى كان المدرس ضعيفاً في علمه أو قدراته الفنية في العرض والبيان ، أو إذا كان غير مواكب للمستجدات العلمية الحديثة .

ثالثا: أهداف الكليات الأمنيـة في المجتمع العربي

تهدف الكليات الأمنية العربية إلى إعداد ضباط قادرين على تحمل مسئوليات إدارية وقضائية وعسكرية وفنية متنوعة ومتداخلة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والعدل الجنائي في المجتمع ومن أهم تلك المسؤوليات ما يلي :

١ ـ إدارة عناصر الأجهزة الأمنية من الجنود وضباط الصـــف .

٢ ـ وضع الخطط الأمنية اليومية ومتابعة تنفيذهـــا .

٣ ـ تلقي بلاغات الحوادث الجنائية وغير الجنائية واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها .

٤ ـ جمع المعلومات عن الجريمة والمجرمين ورصدها .

٥ ـ اكتشاف ما يقع من جرائم وضبط الجناة فيها .

٦ ـ منع وقوع الجرائـــم .

٧ ـ حفظ الأمن والنظام العـــام .

٨ ـ تأمين المنشآت العامـــــــــة .

٩ ـ التحقيق في القضايا الجنائية .

١٠ ـ تقديم القضايا أمام المحاكم والمرافعة فيها .

١١ ـ إدارة المـــــرور .

١٢ ـ إدارة أعمال الجوازات والهجرة والجنسية .

١٣ ـ إدارة أعمال الجمـــــارك .

١٤ ـ حماية الحدود البرية والبحريـة .

١٥ ـ أعمال الدفاع المدني والحماية المدنيـة .

١٦ ـ تقديم خدمات اجتماعية للمواطنـين .

١٧ ـ توعية المواطنين أمنيـاً .

١٨ ـ حماية أمن الدولـــــة .

١٩ ـ حماية الاقتصاد الوطنـــــي .

٢٠ ـ حماية البيئة من التلـــــوث .

٢١ ـ تأمين المعلومات العامة للدولة .

٢٢ ـ حماية المجتمع من المخاطر الأجنبية بمختلف صورها وأشكالها .

٢٣ ـ السيطرة على الأنشطة الاجتماعية الضارة والظواهر السالبـة .

تُميز هذه القائمة المتنوعة من المسئوليات أهداف الكلية الأمنية عن غيرها من الكليات الجامعية . وللكيات الجامعية أهداف مهنية واضحة فكلية الطب ـ على سبيل المثال ـ تهدف إلى إعداد طبيب يمارس مهنة محدودة لها أصولها وأخلاقياتها المعروفة ، وكذلك حال كليات الهندسة والقانون أو الاقتصاد . أما الكلية الأمنية فهدفها إعداد مهني لرجل أمن يضطلع بمهام غير محدودة ،

إذ أن الأمن يغطى ميادين الحياة كافة . وعمل الأمن لايقتصر على فئة محدودة من الناس أو الأشياء أو الأمكنة . فهو يلاحق الجريمة في كل زمان ومكان ويتعامل مع المجرمين بمختلف تخصصاتهم ومهنهم ومواقعهم الاجتماعية كما يبحث العاملون في الأمن عن أسباب الأمن والاستقرار في كل مكان ولأعضاء المجتمع كافة .

وبناء عليه يُمكن القول أن ضباط الأمن والعاملين فيه في حاجة إلى مناهج دراسية تنقل لهم خبرات ومعارف غير محدودة من القانون والشريعة والطب والهندسة والاقتصاد والآداب والرياضيات والفنون (. . . إلخ .) ومع تطور المجتمعات الحديثة في أسلوب حياتها وأدوات عملها ووسائل نقلها وإتصالها أصبحت الجريمة تأخذ شكلاً آخر وأصبح الجناة يستخدمون التقينات الحديثة في ارتكاب جرائمهم . فالمجرم اليوم يتعامل مع الحاسب الآلي وينظم جرائمه من خلاله في البنوك والمصارف المالية المتطورة .

إزاء ذلك التطور المذهل يحتاج رجل الأمن إلى مناهج متطورة وأبواب معرفية لاتحدها حدود ، بالتالي فإن هدف الكلية الأمنية هو تكوين شخصية مناسبة للعمل الأمني المتنوع القدرات وتعدد المهارات ليتمكن من التعامل مع تلك القائمة الطويلة من المسؤوليـــات .

رابعاً: النتـائـــج

لقد كانت المسؤوليات الملقاة على عاتق ضباط الأمن في الماضي مسئوليات محدودة . حيث كانت عناصر الأجهزة الأمنية من الجنود وضباط الصف قليلة العدد والعتاد يسهل عليه إدارتهم والسيطرة على أنشطتهم ، ولم تكن الجريمة بصورها المعقدة التى نشهدها اليوم . كان مفهوم الأمن قاصراً على توفير السلامة العامة وبث الطمأنينة وتنظيم الأسواق وطرقات

المدن البسيطة. لذا كانت مسؤوليات رجل الأمن قدر طاقته وفي حدود إمكاناته العلمية والفنية. وربما كانت المناهج الدراسية التي تقدمها الكليات الأمنية كافية لمتطلبات العمل الأمني للمرحلة الماضية. يؤيد هذا القول حالة الأمن والاستقرار التي سادت الدول العربية ومعدلات الجريمة المنخفضة حتى الثمانينات، حيث بدأت تهتز حالة الأمن في بعض الدول العربية كما بدأت معدلات الجريمة ترتفع في الآونة الأخيرة. وفي التسعينات ظهرت أنماط مستحدثة من الجرائم التى خرجت عن شكلها التقليدي في أسلوب ارتكابها وإخفاء معالمها وآثارها. فمنها جرائم الحاسب الآلي، غسيل الأموال، الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة، جرائم العنف المنظمة، جرائم البيئة والجريمة المنظمة العابرة للدول والقارات أضافت بعداً جديداً للمخاطر الأمنية والتحديات التى تواجه ضباط الأمن العربي.

إمتدت المخاطر الأمنية لتشمل أمن حدود الدول العربية البرية منها والبحرية والفضائية والثروات القومية بمختلف أنواعها الاقتصادية والغذائية والحضارية باتت مهددة أمنياً. إن حماية الإنسان العربي وفكره ومعتقداته وهويته أصبحت ضرورة أمنية. كما ظهرت نظريات أمنية جديدة تتمثل في جعل الخدمة الأمنية حقاً من حقوق المواطن وله الاطلاع على مدى كفاءة القائمين عليها والإسهام معهم، ونظرية الشرطة المجتمعية (Community Policing) الرامية إلى تقصير الظل الأمني، ونظرية الوقاية من الجريمة القائمة على الدور الاجتماعي لرجل الأمن فيما يتصل بتعليم المواطنين وإرشادهم وتوعيتهم أمنياً ونظريات العدالة الجنائية وحقوق المواطنين في العدل الجنائي وحماية ضحايا الجريمة (Bayley, 1991).

ويجئ اليوم عصر المعلومات حيث تصبح المعلومة سلعة حاكمة ومسيطرة على مقاليد الأمور في الاقتصاد والصناعة والسياسة والحرب

والسلم والجريمة والعقاب. إن المعلومات بكثافة حجمها وتنوع محتوياتها وسرعة وسائل نقلها تلقي عبئاً جديداً على الأجهزة الأمنية من جهة رصدها وجمعها ومن جهة تأمينها وحفظها وتفادي مخاطرها الأمنية المتعددة. ويصاحب عصر المعلومات تقنيات الاتصال والتواصل بين الشعوب والأعراق داخل الدولة الواحدة بحكم الحاجة إلى التعامل وتبادل المنافع. وتلك نافذة أخرى لعمل أمني جديد ومواكب وقادر على التعامل مع المتغيرات.

كل ذلك ينقل مسئوليات رجل الأمن إلى مرتبة متقدمة بين الأجهزة والمنظمات العاملة في الدولة. والسؤال هنا ما هي مواصفات المنهاج العلمي لضابط الأمن لتأهيله لمواجهة التحديات الأمنية في ظل هذه المستجدات ؟.

وقد تنبهت الكثير من الدول إلى أهمية العلم في حل المشكلات الاجتماعية عامة والأمنية خاصة وهذا وايزمان يقول «إن بلدنا يواجه مشكلات كثيرة ينبغي حلها، وأخطاراً يجب التصدى لها ولا يجوز لنا الاعتماد على القوة المادية فحسب، إن لدينا سلاحاً هائلاً ينبغي استغلاله بفطنة وكفاءة بجميع الوسائل المتوافرة لدينا، وهذا السلاح هو العلم مصدر قوتنا ودرعنا» (موثق في الريس، ص. ٣١٦). وللعلم والتقنية والمعلومات دور كبير في تشكيل المجتمعات الحديثة، ويمكن أن يتجلى ذلك من الميزانيات الكبيرة التي ترصد للبحث العلمي والتعليم العالي، فمثلاً كانت ميزانية التعليم العالي (٨١/ ١٩٨٢م) في إسرائيل (٥٧٨,٦) مليون دولار، وبلغ عدد الدوريات في العلوم والتكنولوجيا التي تأتي من الخارج (١٢٠٠٠) دورية علمية. ومع ذلك فإن المخاوف الأمنية كانت الهاجس الإسرائيلي، وكان الحل هو في نظام التعليم عامة والأمني خاصة وفي هذا المجال يقول حاييم طراري رئيس لجنة التخطيط والمنح في تقرير لجنة للعام (١٩٨٣م) :

«... إن نظام التعليم في إسرائيل يمر بأزمة عميقة، ومن شأنها أن تؤثر في المستقبل القريب تأثيراً سلبياً على أمن إسرائيل واقتصادها وثقافتها وإزدهارها» ... لن يكون هناك صناعة متقدمة دون تخريج نوعية ممتازة من العلماء والمهندسين أو زراعة متطورة دون بحث مبدع في مجال الزراعة ... ولن يكون هناك أمن لهذه الدولة دون الاهتمام بالأبحاث الأساسية وأبحاث التكنولوجيا المتقدمة ... ومع حلول القرن الحادي والعشرين فسوف تكون أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية انعاكساً لما يحققة الآن نظام التعليم العالي والبحث العلمي فوراً، فإنني على يقين بأننا لن نسعد بما ستكون عليه حالنا مع حلول القرن الحادي والعشرين» (موثق في الريس، ١٩٨٦).

هذه الصورة السلبية للمستقبل في عصر المعلومات، إذا علم أن نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث العلمي لكل (١٠,٠٠٠) من السكان هي الثانية في العالم (٤٠) عالماً بعد الولايات المتحدة والتي تبلغ (٤٢) عالماً لكل (١٠,٠٠٠) من السكان وهذا أكثر من ألمانيا الغربية، والسويد، وفرنسا، والنرويج، وهولندا واليابان والتي بلغت (٢٠ ، ١٨ ، ٢٠ ، ١٧ ، ٢٠ ، ١٤ ، ٣٦) على التوالي. أما العامل في المجال التقني الإسرائيلي فإنتاجه يعادل (١٠٠) ضعف انتاجية العامل العربي وأن ما نشرته الجامعات الإسرائيلية من بحوث يعادل (٢,٢) ما نشرته الجامعات في المجتمع العربي كله. وأن (٦٥٪) من صادراتها تقع في بند التكنولوجيا الراقية، وفيها (١٢) ألف متخصص في مجال المعلومات وأعلى نسبة علماء في العالم (Gundar,1991) .

إن التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية للمجتمع العربي في حاجة إلى ضابط أمن جديد مسلح بأسلحة غير الأسلحة التقليدية التى ألفناها كالعصا

والأسلحة النارية الخفيفة . لذا فإن الحاجة ماسة لضابط أمن يستوعب مفهوم الأمن الشامل . الضابط الجامع لقدر كبير من المعارف والمهارات، والمُلم بالشرائع والأنظمة والقوانين واللغات والثقافات الأجنبية . من الضروري أن يكون رجل الأمن المطلوب ذا مدارك واسعة في العلوم الإنسانية والتطبيقية وتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة . ويجب أن يكون واعياً بحسابات الأمن والسياسة والاقتصاد والبيئة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في عالم أصبحت فيه المصالح متداخلة ومتشابكة القدرة على الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي من الضروريات الأمنية والتى تمكن رجل الأمن من متابعة مصالح الوطن والمواطنين خارج الحدود وتتبع المخاطر الأمنية الموجهة ضد الدولة خارج الحدود والتعامل معها بأسلوب علمي .

تُعد المواصفات والمتطلبات الضرورية التي ينبغي توفرها في ضابط الأمن الجديد مدخلاً للمناهج الدراسية الواجب بناؤها للكليات . إن الكلية الأمنية التى تقوم بإعداد ضابط الأمن الملائم لتحديات القرن الحادي والعشرين هي كليات جامعة لأبواب معرفة متنوعة وبدرجة تفوق كفاءة الكليات الجامعية المتخصصة .

وعلى الكليات الأمنية أن تُحسن اختيار الدارسين فيها والمعلمين وعليها أن تضع نهجاً علمياً متقدماً في اعداد المواد والبرامج الدراسية وقاعات الدراسة والمختبرات والمكتبات المؤهلـــة .

من الضروري أن يتم الفصل بين التعليم الأمني والتدريب العسكري والبدني بحيث تكون مناهج كل منها مفصلة وفق توقيت زمني لا يتداخل كأن تكون الدراسة للعلوم وأبواب المعرفة المقررة في فصول دراسية خاصة يبتعد فيها الدارس عن النهج العسكري . على أن يكون للتدريب العسكري

والبدني فصول تدريبية خاصة بها مع مراعاة بناء العقول أكثر من بناء الأجســـام .

ويلاحظ من استعراض واقع التعليم الأمني أن هذا التعليم قاصر في عدة جوانب منها :

١ ـ غياب فلسفة أمنية منبثقة من الواقع الاجتماعي السائد في المجتمع .

٢ ـ إن هذا التعليم لا يقوم على نظام قيم واضحة (اخلاقية أو اجتماعية أو دينية) على الرغم من وجود مواد يمكن أن تعكس هذه القيم بشكل مبعثر وغير منظم .

٣ ـ أن التعليم الأمني لا يمكن من مواجهة التحديات الأمنية الحالية أو المستقبلية .

٤ ـ غياب حاجات المجتمع الأمنية عن هذا التعليم .

٥ ـ وجود أهداف غير قابلة للتطبيق وتمتاز بكونها مجردة .

٦ ـ عمومية أهداف التعليم الأمني وعدم تحديدها .

٧ ـ الفجوة بين النظرية والتطبيق في التعليم الأمني حيث التركيز على تدريب روتيني (مراسم)

٨ ـ تسيس التعليم الأمني ، حيث التركيز على أهداف موضوعية ، وتعظيم للأشخاص وليس على بناءً على سياسة وطنية واضحه .

٩ ـ شيوع الأسلوب الخطابي والتلقيني والحشو والتكرار في التعليم على حساب المنهج العلمي الابتكاري .

١٠ ـ عدم تقييم التعليم الأمني ومراجعته بين فترة وأخرى .

الفصل الثالث

الأنموذج التصوري للمناهج الدراسية في الكليات الأمنية العربية في عصر المعلومات

أولاً : مـبررات الأنمـوذج .

ثانيـــاً: مجتمع عصر المعلومات: مجتمع الشبكة العنكبوتية .

ثالثـــاً: الأنمـوذج المقتـــرح .

الفصل الثالث

الأنموذج التصوري للمناهج الدراسية في الكليات الأمنية العربية في عصر المعلومات

أولاً: مـــبررات الأنمـــوذج

إن التطورات الاجتماعية والاقتصادية ونوعية النشاط الاقتصادي خاصة تحدو الكثير من الأنماط السلوكية في أي مجتمع يسعى إلى الاتزان من خلال تحقيق الأمن الاجتماعي فيه لكي يتمكن من أداء وظائفه من خلال الأدوار التي يأخذها الأفراد فيه أو بشكل خاص من خلال المهن والأدوار الاجتماعية. تتطور مع ذلك مهددات الأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل والتي تتطور مع تطور المجتمعات الإنسانية، ففي المجتمع الزراعي يكثر الشجار وتستخدم العصي، والحجارة وما يتوافر في البيئة كأدوات في الانحراف ويشكل الناتج الزراعي قيمة عالية (هدف) يمكن للأفراد التنافس عليها وبالتالي من الممكن تحقيقه بطرق غير مقبولة اجتماعياً، وفي المجتمع الصناعي حيث الآلة الصناعية قد حلت محل المواد الأولية الزراعية ومحل الإنسان، فالانسان قد يستخدم البندقية أو المسدس في حل خلافاته مع الآخرين أو في إرتكاب الجريمة وأصبحت التجارة والصناعة من الأهداف التي تجلب الكثير من المال وبالتالي يتنافس الناس على الحصول عليها و لو حتى بالطرق غير المقبولة اجتماعياً.

وتماشياً مع هذا النمط من الإنتاج وما يواكبه من سلوكيات الأفراد كان

الأمن يتطور ليواجه مثل هذه المشكلات وبالأساليب المتاحة وفق ذلك النمط من الاقتصاد.

أما الآن وقد دخل العالم عصر المعلومات بما يحمله من أنماط جديدة في السلوكيات والاقتصاد وأصبح فيه مفهوم الأمن مختلفاً وأصبحت مهددات الأمن مختلفة لذلك، فأساس النشاط الاقتصادي والاجتماعي الآن ليس (البرونز ولا الحديد كما في العصور السابقة) وإنما المعلومة، ولذلك سمي عصر المعلومات (البداينة (أ)، ١٩٩٨).

ولم تدخل الدول والمجتمعات إلى هذا العصر فارغة اليدين بل إن الكثير منها قد استعد منذ فترة طويلة لدخول هذا العصر لكي لايُسبق من المجتمعات الأخرى وتتراجع مكانته العالمية. فدولة مثل بريطانيا ترى اضمحلال مصادرها الاستراتيجية في عصر المعلومات، فقد أعدت خطة طوارئ للحاق بالمعلومات رصد لها حوالي (٥٠) مليون جنية (Simons, 1983) فقبل أكثر من (٢٠) عاماً وضعت اليابان وثيقة شهيرة اسمتها (مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٠) كخطة وطنية لايجاد مكان مناسب لليابان بين الدول في عصر المعلومات، مما أدى إلى ردة فعل غربية فورية تمثلت في خطط وطنية واستراتيجيات ومشاريع كلها هدفت إلى التحضير لعصر المعلومات ودخوله بأمان. فعلى سبيل المثال وضعت خطة ديجول (١٩٧٢) والمعروفة باسم (Plan Cacul) وتقرير نورامينك (Nora-Minc) عام (١٩٧٨)، أما انجلترا فوضعت تقرير ألفي (Alvey) عام (١٩٨٢م). ووضعت السوق الأوروبية (١٩٨٠) فوضعت تقرير دبلن (Dublin) والولايات المتحدة وضعت تقرير روكفللر (Rochefeller) عام (١٩٧٦) وتقرير سالمون (Salmon). أما كوريا الجنوبية فوضعت كونجرس تنمية التكنولوجيا المتقدمة

(١٩٨٢)، وتايوان (١٩٨٠) الخطة العشرية لصناعة المعلومات واليونسكو (١٩٧٤) برنامج نظم المعلومات الوطنية (NATIS) (على ١٩٩٤).

ثانياً: مجتمع عصر المعلومات: مجتمع الشبكة العنكبوتية (WWW Society)

إن التطور التقني من الآلة الحاسبة إلى الأنترنت مروراً بالتلكس والتلفون والفاكس الحاسب . . . إلخ. قد ساهمت جميعها في رفع مستوى الأداء الإنساني، ورفع الإنتاجية واختصار المسافات، ويتخيل (جيتس ١٩٩٥/ ١٩٩٨ ص. ١٨) أن عالم الغد سيعتمد على الطريق السريع في المعلومات والذي سيلغي المسافات والجغرافيا وإن سوق المعلومات الكونية ستكون هائلة وتلتقي فيه طرق تبادل المعلومات والسلع والأفكار الإنسانية، وهذا يعني حدوث تغيرات هائلة في البنى الاجتماعية والفكرية في المجتمعات. فالبريد الألكتروني والأنترنت تمران بالحلقة ذاتها التي مر بها الغازي لبيوتنا (التلفون) الذي سرعان ما أصبح الرفيق الذي يلازمنا في كل مكان في البيت والشارع منه الثابت والمتنقل (المتجول) معنا ونحن نمارس أي نشاط إنساني تراه يلازمنا بأنغامه الموسيقية التي يخبرنا بمتفاعل ما في مكان ما من العالم. الكتاب الالكتروني وتصفحه من أي مكان. ويسوق جيتس لقطة من فيلم الخريج للدلالة على موقع عصر المعلومات المستقبلي فيقول :

(في فيلم الخريج الذي يعرض لأول مرة عام ١٩٦٧، في ذلك المشهد أمسك رجل الأعمال بنيامين بيد الخريج الحديث من الجامعة من عروة ثوبه وقدم له نصيحة طوعية لخصها في كلمة واحدة البلاستيك. ويسأل جيتس

لو أن ذلك المشهد كتب الآن فهل ستكون نصيحة رجل الأعمال كلمة واحدة هي المعلومات، المعلومات، (٤١).

خصائص مجتمع المعلومات:

لكل مجتمع من المجتمعات نمطه وبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تميزه، فللمجتمعات الزراعية خصائصها، وللمجتمعات الصناعية خصائصها، والسؤال هو ماهي خصائص مجتمع المعلومات؟ إن الإجابة على هذا السؤال هامة لمعرفة أحد الجوانب الهامة والتي تطرقها هذه الورقة وهل الجانب الأمني واحتياجات المجتمع الأمنية المنبثقة عن هذه الحقائق وبالتالي الإعداد الأمني المناسب لتلبية هذه الاحتياجات.

١ ـ التخيليـــة (Virtualty):

إن عصر المعلومات سيؤثر في الطريقة التي يتواصل فيها الناس والتي عبر عنها جيتس بأنها طريق المعلومات السريع وفائق السرعة كأمثلة من آليات هذا التواصل. ويشكل الحاسب الأساس في ثورة الغد المعلوماتي، حيث سيربط العالم ليكون مجتمعاً واحداً يحاكي بيت العنكبوت في خيوطه وتوصيلاته، ويصبح العالم ليس قرية كونية وإنما قرية عنكبوتية.

لقد انتقل عصر الاتصالات بفعل الحاسب الآلي والانترنت من بث الصوت إلى بث الرزم البيانية (Packets) والتي تشمل الصوت والصورة حيث يمكن بث أكثر من رسالة بواسطة الخط الواحد في الوقت الواحد، وهذا ما لم يتم في السابق. في مجتمع بيت العنكبوت تتداخل الجغرافيا والثقافة والمعرفة. وفي مجتمع المعلومات لك ان تتخيل أنك تتسوق، ترى صوراً للأشياء وتصلك الأشياء الحقيقية بعد الشراء. في هذا المجتمع وعلى المستوى الوطني والعالمي هناك اندماج كبير فالخطوط الفاصلة بين الوطني

والإقليمي والعالمي ستكون في أضيق وجودها. في هذا المجتمع يجتمع الموظفون والإدارات عبر الفيديو والحاسب، ولا مكان للمكاتب التقليدية أو السكرتيرة التقليدية أو المبنى التقليدي حيث تربط الحاسبات بالفاكس بالطابعة بالجوال بالأنترنت، وتصبح المؤتمرات الالكترونية ويصبح التسوق إلكترونياً وتصبح السلع الالكترونية. فالمدير وأينما يذهب يذهب معه مكتبه وأوراقه ومراسلاته، ويمكن الوصول إليها في أي لحظة ليلاً أو نهاراً من مكان سكنه أو زيارته أو من أي مكان في العالم وستنتشر وقد بدأت فعلاً الأجهزة الدفترية (Notebook) كبديل لأجهزة المكاتب التقليدية حيث أن هذه الأجهزة ضرورة لمعالجات سريعة وشاشة ملونة، ولقدبلغت مبيعات هذه الأجهزة ثلث مبيعات الأجهزة التقليدية ومن المتوقع أن تزداد مبيعاتها من (٣٠) ملياراً عام ١٩٩٦م إلى (٨٠) ملياراً في نهاية التسعينات.

التخيلية في مجتمع المعلومات تعني أنك يمكن أن تسافر ذاتياً في مكانك وتشتري وتتواصل مع العالم الخارجي كما لو كان جزءاً من بيتك.

٢ ـ التفاعل عن بعـــد (Remote Interaction):

لم توفر تقنيات عصر المعلومات من معدات وبرمجيات خاصة التخيلية للمجتمع وإنما قربت المسافات واختزلتها إلى حد إلغائها من الناحية العملية، فأصبحت المسافة بين الشاشة والعين هي المسافة بين الفرد وأي شئ يتفاعل معه (عمل إداري أو تواصل أو بحث . . إلخ) يضاف إلى ذلك التفاعل عن بعد. فلم يعد مهماً أن نلتقي ونسافر لكي نعقد الصفقات أولشراء السلع وإنما يمكن اجراء كافة النشاطات الإنسانية من خلال الحاسب والأنترنت والشاشة. وفي المجال الأمني لم يعد السارق بحاجة إلى أن يذهب ليسطو على بنك ما أو سلعة، فاعتراض بطاقة الائتمان وهي في طريقها إلى البائع

أو تحويل الحسابات من مكان لآخر أو سرقة المعلومات ونقلها يمكن أن تحدث والفاعل الحقيقي في مكانه والهدف أو اعادة المسروق في مكان آخر .

ويمكن القول إن عمليات مثل التسوق عن بعد أو الاستشعار عن بعد، وعقد المؤتمرات عن بعد، والتعليم عن بعد، والإنتاج عن بعد، وتشخيص الأمراض عن بعد (مشاركة بعض المستشفيات العربية لما يوكلينيك الأمريكية) وإجراء العلميات الجراجية عن بعد ـ قد أصبحت عمليات ممكنة الحدوث .

٣ ـ نسبية المكان وزئبقية الحدود (Relativity):

في مجتمع المعلومات تذوب الحدود الجغرافية بين الدول، ويصبح مفهوم الحدود زئبقياً، فالفرد موجود في المكان وهو في مكان آخر، هو في مكتبة الكونجرس الأمريكي يتصفح موجوداتها وهو جالس في قرية ريفية عربية . إن التطورات في عالم الاتصالات جعل مفهوم الحدود ليس ذا معنى طالما أن اجتيازه لا يتطلب إذناً أو جواز سفر أو تأشيرة دخول أو إقامة للوافدين . هذه النسبة تزداد يوماً بعد يوم . فمفهوم المياه الإقليمية والفضاء الإقليمي جعلها كالأرض (المشاع) الكُل يُنافس على احتكارها واستغلالها بالأقمار الصناعية والبوارج الحربية التي تجوب هذه الأمكنة وتسترق النظر والتقدير لما هو داخل بيوتنا جعلت مفاهيمنا الأمنية الشخصية والوطنية في خطر . أنت تسافر وأنت موجود، وتتسوق وأنت جالس، وتخاطب الناس وترسل الفاكسات والرسائل الالكترونية إلى كل دولة وإلى كل مكان بما في ذلك دوائر المخابرات حتى لو كنت مطلوباً لهذه الدائرة ولكن من مكان فيه متسع للجميع هذه الخاصية في مجتمع المعلومات تجعل من إمكانية وجود مجتمع عالمي واحد لا يعترف بالحدود الفيزمقية بين الدول .

٤ ـ الحراك الحـــر (Free Mobility)

تتبع خاصية ذوبان الحدود الجغرافية بين المجتمعات والدول إمكانية الحراك بلا قيود بين الأفراد والشعوب، مما يتح إمكانيات التفاعل الاجتماعي والثقافي بين شعوب الأرض. فهذا الحراك جدلي فيه سفر بين المجتمعات ولكن الفرد لم يغادر منزله، وفيه تواصل مع الشعوب عن بعد، فيه تعلم وتعليم عن بعد، فيه عمل وتسويق عن بعد، فيه جريمة عن بعد، فيه إدارة عن بعد. بالانتقال للأفكار والناس والسلع عبر طرق المعلومات أمر متوقع في مجتمع المعلومات. فيمكن أن تحل الانترنت مشكلة التسوق التقليدي والبحث عن المواقف والتنقل.

٥ ـ الثقافة الكونيـــة: (Global Culture) :

في مجتمع المعلومات حيث إمكانية توحد المكان وذوبان الفوارق بين الدول، فقد تتشكل ثقافة كونية ناتجة عن الانتشار الثقافي لكل مجتمع، والاكتساب الثقافي المتبادل بين الثقافات لتتشكل في النهاية ثقافة اجتماعية عالمية. وعلى الرغم من أن هذه الثقافة قد أصبحت مظاهر تشكلها واضحة بفعل التقارب الحضاري بين المجتمعات، فقد أصبحت ترى الملابس (والموضة) تنتشر في كل مكان، وترى أنواع الطعام الشرقي منها والغربي ومع مرور الزمن قد لا نجد مثل هذه التسميات (طعام صيني، أو عربي، أو . . . إلخ) فالمعايير الدولية تشكل أساساً لهذه الثقافة، فعدم الاعتداء وحل الخلافات بالطرق السلمية ووقوف المجتمع الدولي ضد المعتدي، ومنظمات الأمم المتحدة هي بدايات لهذا التشكل وأن المجتمع الدولي هو مجتمع واحد.

٦ـ العولمـــة (Globalization):

تعد العولمة أوضح خصائص عصر المعلومات، فبفعل الشبكات

والاتصال الفعَّال بين المجتمعات، غدا المجتمع الدولي كينونة واحدة، فتكونت الشركات متعددة الجنسيات واندمجت كبرى الشركات لتكون وحدة واحدة مسيطرة في مجال أعمالها من مثل اندماج شركة مرسيدس بنز الألمانية وشركة كريسللر الأمريكية. فالعولمة لم تقتصر فقط على العولمة الاقتصادية التي تنطلق من أن السوق العالمية واحدة وهي ملك للجميع الحق في التنافس فيها. وهذا ما أدى إلى وضع اتفاقية (الجات).

ومثلما هو الانتقاء فالأمن مشكلة عالمية، وهذا الكون كالقارب إن ثقبه أحد غرق الجميع، ولا غرابة في أن نرى الاهتمام العالمي من كافة الدول الصناعية والنامية بمواضيع تهددهم جميعاً كتلوث الأرض، والأوزون، والجريمة، السلام، والأمن العالمي. وفي عصر المعلومات فإن المجهود للأمن ليس محلياً أو وطنياً وإنما عالمي، فالذي يخرق عرفاً أو قانوناً لا تنحصر آثاره في الحيز المكاني الضيق الذي يعيش فيه، ناهيك عن أن طبيعة السلوكيات الإجرامية ستكون مختلفة في طبيعتها وبالتالي فإن عولمة الانحراف سمة من سمات عصر المعلومات.

٧ـ الرقمنـــة (Digitization):

إن توظيف الإرقام أو الرقمنة في التقنيات الحديثة أدى إلى ثورة معلومات في هذا المجال، فالكاميرا الرقمية والموسيقى الرقمية والهاتف الرقمي والكلام الرقمي والتوقيع الرقمي . . . إلخ. الى الحاسب الرقمي، فالبحث العلمي أرقام والقياس أرقام. وإن تحويل الأمواج الصوتية في الهاتف إلى أرقام مكن من استخدام خطوط الهاتف في ربط الحاسبات وبالتالي العالم بشبكة من الحواسيب.

تقوم عملية الرقمنة على أساليب منها التوكيد أو التشفير

(Codification)، والتوصيف (Simplification) والتوصيف بدلالة السمات (الحقائب) (Feature-based Specification)، وتعد الرقمنة من خصائص عصر المعلومات وذلك لأنها تشكل الأساس في عمل الحاسب وخاصة وحدات الإدخال، فاللغات في العالم ممكن أن تتحول إلى أرقام ومن ثم إعادتها باللغة المفضلة لدى المستخدم (علي نبيل، ١٩٩٢).

٨ ـ عولمة الأمن والجريمة (Globaliztion of Security & Crime):

بما أن المجتمع الدولي في عصر المعلومات سيكون مجتمعاً متوحداً من الناحية التخيلية على الأقل ـ فإن محصنات الأمن ستكون محط اهتمام الجميع وأن تهديد الاستقرار العالمي سيكون ذا تأثيرات سلبية على الجميع. لقد غدا الأمن مطلباً عالمياً كونياً، وبالتالي من المتوقع أن تتضافر الجهود لمكافحة ذلك. وفي عصر المعلومات قد لا يكون تحكم الدولة بحدودها أمراً ممكناً بالوسائل التقليدية السابقة. ففي وجود أقمار التجسس والأطباق الفضائية. لم تعد السيادة الوطنية ممكنة. إن التحكم عن بعد في الجريمة وتنفيذها أمر ممكن (مقتل أبو عياش عن بعد، ومقتل زعيم الشيشان السابق جوهر دوداييف).

إن انتقال هذه التقنيات إلى جماعات الجريمة أمر ممكن وسهل، وبالتالي فإن استثمار هذه التقنيات في الجريمة أمر سهل. إن نقل تراكيب السلاح النووي والكيميائي لم يعد يتطلب عمليات استخبارية وسرية كبيرة ويمكن نقل ملفات البيانات التي تشمل كافة المعلومات بسهولة.

الأمن في مجتمع المعلومـــات

لكل مجتمع ووفق البنى الاجتماعية والاقتصادية له متطلبات أمنية

ومهددات لذلك الأمن . وفي عصر المعلومات حيث البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مختلفة عما سبقها من عصور، فإن الأمن بمفهومه الشامل مختلف أيضاً .

فالأمن يواجه تحديات جديدة، ويمكن استعارة ما ذهب إليه كون في كتابه (بيئة الثورات العلمية) بأننا بحاجة إلى أنموذج جديد (Paracligm) في العلم ليفسر المعضلات والتطورات العلمية التي نشهدها في كافة العلوم، ويمكن تطبيق ما قاله كون بأن العلم يتطور عندما يواجه معضلة تؤدي إلى أزمة وهذه تؤدي إلى ولادة نظريات وأساليب بحث جديدة (مثل مرض الايدز) وعصر المعلومات سيولد أزمات في كيفية التعامل مع مشكلاته (التحقيق في الجرائم الالكترونية من قبل الشرطة طالما أنها غير مدربة ومؤهلة) فكيفية التعامل مع مجرم المعلومات، والجريمة عن بعد، والجرائم بلا حدود، كلها أمثلة لمعضلات أمنية، وكيف نحاكم شخصاً سرق بنكاً أواعترض عملية مالية بين الشرق الأوسط وأمريكا مثلا وهو في مكان آخر من العالم (تايوان مثلاً) واين يقع مفهوم السيادة الوطَنية في ظل أقمار التجسس والصواريخ العابرة للقارات (البداينة (أ)، ١٩٩٨) .

لقد بينت دراسة (U.N. Commission on Crime and Criminal Justice) أن حوالي (٧٣٪) من جرائم الحاسب داخلية و (٢٣٪) خارجية وأن الخسائر قد قدرت بحوالي (٢) مليار عام (١٩٩٣) (موثق في البداينة (ب) ١٩٩٨) .

إن الاستعراض السابق لخصائص مجتمع المعلومات وما يشكل فيه من أنماط من السلوكيات الجديدة والمعقدة تتطلب الإعداد المناسب للأجهزة الأمنية لتواكب هذه التغيرات والتطورات بحيث تمكنها العمل وبفاعلية في هذا العصر .

وقد بدأت بعض الدول في ادخال هذه التقنيات في أجهزتها، ففي الأردن يجري العمل على إدخال الانترنت إلى جميع المدارس الحكومية، وفتح المجال أمام القطاعين العام والخاص لإدخال الخدمة والتي هي متوافرة منذ عدة سنوات في القطاعين وفي الجامعات والمدارس.

وقد أدخل جهاز المخابرات الأردنية صفحة له على الانترنت ويمكن التواصل معه عبر هذه الصفحة دون الحاجة إلى إرسال تقارير ومعلومات عبر الفاكس أو الرسائل أو المحادثة، مما يعني وصول المعلومة في وقت سريع واتخاذ القرار الأمني بشكل يتناسب مع المشكلة وبسرعة.

أ ـ تحديات عصر المعلومـــــات:

١ ـ التحديات السياسية : إن الحاجة للمعلومة ذات قوة، والقوة هذه ذات تأثير على القرار السياسي في أي مجتمع. فمن يملك المعلومة يملك القوة التي تؤثر على صانع القرار السياسي في أي مجتمع إن كان بحاجة لتلك المعلومة.

٢ ـ التحديات الاقتصادية : إن نقص الموارد الاقتصادية يعني الحاجة إلى المعلومات التي تطور اقتصاديات الدول، وحاجاتها المستقبلية فتطوير صناعة الاسماك، القروض، والزراعة . . . الخ. كل هذه التقنيات ذات تأثير في الجانب الاقتصادي للدولة.

٣ ـ التحديات التقنية (التكنولوجيا) : هناك تحد تقني يتمثل في حاجة الدول والمجتمعات إلى المعدات والبرمجيات وإلى تطوير إمكانياتها الذاتية في هذا المجال، وهذا التطوير بحاجة إلى المساعدة الفنية والاقتصادية الخارجية.

ب ـ التحديات الداخلية:

١ ـ تحوي التخلف وضغوطات النمو التي تقع على كاهل المجتمع العربي فالفقر والأمية والجريمة والمشكلات الاجتماعية المتنوعة، والفساد الاداري والسياسي تحد من فرص التطور والانتقال إلى مجتمع المعلومات، فلا بد من نقد البنى الاجتماعية والاقتصادية حتى تتمكن المجتمعات العربية من دخول عصر المعلومات بيسر.

٢ ـ التحدي البشري ونقص الكفاءة: إن نقص الكفاءات على مستوى القيادة والتقنية بسبب عدم التأهيل وهجرة العقول، جعل أمر التعامل مع العصر القادم في ظل مشكلات متعددة داخلية يشكل تحدياً كبيراً.

٣ ـ التحدي الثقافي: لكي نواكب عصر المعلومات لابد من ان تتماشى الثقافة مع مركبات وبنى عصر المعلومات، فلا تسطيع دولة أن تصل إلى مستوى متقدم من البنى الاقتصادية والتقنية في ظل الثقافة المتخلفة.

٤ ـ التحديات التربوية: يمثل النظام التربوي العربي أكبر تحد في نقل المجتمعات العربية إلى عصر المعلومات، ففي ظل تعليم يركز على الماضي ويتوقف فيه، يمجد السابق وأشخاصه. ويركز على محليات ليشكل وعياً زائفاً عند المواطن العربي حول قطرية المجتمع العربي، مما يخلق حواجز ثقافية وسياسية ومكانية ناهيك عن الأساليب التربوية البائدة التي تركزعلى التلقين والانصياع والامتثال وتقتل الإبداع والاكتشاف والمناقشة والتكامل والدمج والمقارنة . . . الخ.

المكونات الأساسية لعصر المعلومـــات:

مثلما ارتفعت البنى الاقتصادية في المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة إلى ما بعد الصناعة، فالمعلومات، يرى علي أن التكنولوجيا تابعت ارتقاءها

مع المادة من الصلادة (المعادن) إلى الهش (الفحم، والبخار) إلى المائع (النفط والسائل) إلى الليونة (المعلومات). هذا التتالي في المادة في صورة عناصر لا مادية ولامحسوسة شمل التقسيم التالي :

١ ـ البيانـــات (Data)

٢ ـ المعلومات (Information)

٣ ـ المعـــارف (Knowledge)

٤ ـ الذكـــاء (Intellignce) (علي، ١٩٩٢، ص ٤٦)

ولكل من هذه المكونات أنظمة خاصة به فمثلاً نظام معالجة البيانات ونظام معالجة المعلومات . . . الخ. وهذا الترتيب لهذه المكونات من البسيط إلى المعقد وكل منها يشكل نقلة نوعية خاصة تشكل البيانات الأساسية التي تتولد منها المعلومة وهي الأرقام أو الكلمات ناحية تمثل المعلومات البيانات المنشرة. أما المعارف فهي حصيلة التكامل بين المعلومة والمدركات الحسية. في حين نرى أن الذكاء يمثل الطاقة الذهنية لدى الإنسان والتي يدخرها الإنسان ويطورها بالتعليم.

تتميز المعلومات وهي محط اهتمام هذه الورقة بأنها مائعة سائلة ذات قدرة كبيرة على التشكل واعادة التشكل. وهي قابلة للنقل عبر المسارات (الانتقال الموجه) وقابلية الاندماج وهي نادرة ووافرة ولا تتأثر بالاستهلاك، سهلة النسخ، ويمكن استنتاجها، ويشوبها عدم التيقن (علي، ١٩٩٤).

ثالثاً: الأنمـوذج المقتـرح

أجملت اليونسكو الغرض الأساسي للتربية (التعليم) في القرن الحادي والعشرين بـ (الطريقة التي تستطيع بها التربية أن تغرس وتنمي الطاقات

المبدعة في كل فرد، وفي الوقت ذاته أن تسهم في تطوير تماسك المجتمع في زمن يزداد عولمة يوماً بعد يوم) (موثق في رضا، ١٩٨٨، ص ٦٠)، ويرى رضا أن التحديات الحالية وخصائص القرن القادم بما في ذلك تداخل الحدود الجغرافية، وشبكات المعلومات، والثقافات، والأسواق المالية والاعتماد المتبادل كونياً وإلغاء الحواجز الاقتصادية والمالية وعدم التيقن.

هذه الأزمات والتحديات ليس لها مخرج إلا بالتربية الجديدة. ولقد أدرك المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي والذي أصدر ما يعرف بإعلان بيروت أنه بالنظر إلى الضغوطات الشديدة وخاصة السكانية والطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات، إن هناك حاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعلم والتعليم بحيث تخدم بشكل أفضل مهارات التفكير العلمي، وجاء في التوصية السادسة إعطاء الأولوية لضمان نوعية البرامج والتدريب والمخرجات، وتطوير هيكليات وآليات ومعايير لضمان النوعية. ولقد أدت تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تغيرات جذرية في طرائق التعلم والتعليم، وأن النوعية هي الأساس في مقياس مدخلات وعمليات ومخرجات النظام التعليمي (توصيات المؤتمر الاقليمي العربي، ١٩٨٨).

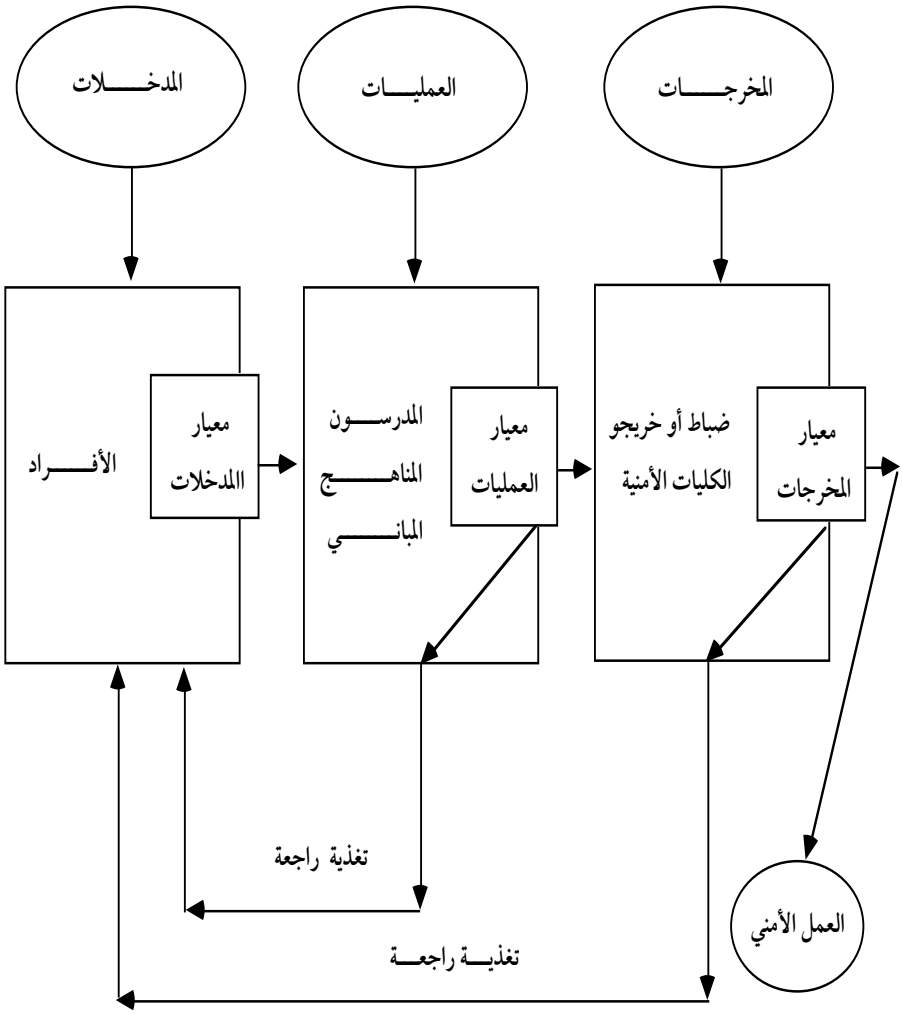

البيئة الأمنية (المجتمـــع)

الشكل رقم (٢) نظام المناهج المقترح للكليات الأمنية العربية

المدخـــــلات (Inpusts):

يشكل الأفراد المدخلات الرئيسة لنظام التعليم. أما مواصفات هذه المدخلات فتحدد في الشروط الواجب توافرها في المقبولين. ان أهم محدد لهذه المدخلات هو تحديد معايير الدخول إلى النظام التعليمي الأمني. وأهم مكونات هذا المعيار هو المستوى التعليمي والذكاء والمهارات من خلال امتحانات قبول تحدد نوعية هذه المدخلات. والخلاصة أنه لابد من توافر الشروط والنوعية لمدخلات النظام التعليمي الأمني ويمكن أن يصار إلى وضع أسس قبول تشمل معيار الدخول بكل تفاصيله.

العمليـــــات (Processes) :

ويقصد بها العمليات التي يتم بموجبها تحويل المدخلات إلى مخرجات ضمن مواصفات محددة في النظام. وتشمل العمليات عناصر أساسية منها المدرسون والمناهج والمباني . . . إلخ. هذا وسيتم التركيز على المناهج لأنها تشكل الاهتمام الرئيسي في هذه الورقة.

المناهـــــج:

ويقصد المعارف والمهارات النظرية والعملية التي يتلقاها الطلاب (منسوبو) الكليات الأمنية. وهذه المعارف تشمل المعارف العلمية (العلوم) والمهارات التدريبية والتطبيقات المختلفة. وينبغي أن تعكس المناهج الأهداف المنوي تحقيقها في المجال الأمني. وبالتالي لابد من تحديد الأهداف الأمنية الحالية والمستقبلية (عصر المعلومات)

الأهداف الأمنيــة:

لكي يكون هناك اتساق بين مدخلات التعليم الأمني ومخرجاته فلابد من تحديد الأهداف الأمنية وتصميم المناهج التي تترجم هذه الأهداف، واقعاً ملموساً. ومن أهم الأهداف الأمنية التي يمكن أن تتحقق في عصر المعلومات.

١ ـ أن تكون الأهداف الأمنية منبثقة من حاجات المجتمع الأمنية. إن مواصفات رجل الأمن يجب أن توافق احتياجات السوق الأمنية، وهذا يعني أن تحديد المهددات الأمنية يأتي ضمن أولويات المنهاج الأمني. فالإدارة الأمنية، والمتابعة، والعاملون في الميدان واستخدام التقنيات الحديثة . . . إلخ. من مفردات يمكن أن يتضمنها المنهاج الأمني ويجب أن تكون مبررة بالاحتياجات لكي يصار إلى إدراجها في المنهاج الأمني وبالتالي يوفر المنظور المعلوماتي فرصته إلى أن تكون بيئة العمل بيئة تعلم وتطوير. إن تطبيق البرامج والعمل الميداني مثل (شرطة المجتمع) والعمل على حل المشكلات الأمنية في موقعها يتطلب الكثير من الإعداد لمثل هذه الاحتياجات. إن معرفة حاجات السوق الأمنية تتطلب تشجيع الدراسات الأمنية في جوانب الجريمة والمخدرات والمشكلات الاجتماعية الأخرى. بيان توزيع (مهددات الأمن الداخلية) بشكل أساسي لكي يتم توزيع القوى العاملة والبرامج الوقائية والعلاجية وفقاً لتوزيعها وكثافتها. إن العلاقة الوثيقة بين الحاجات والمنهاج علاقة أساسية تنطلق من التوظيف العلمي في دراسة وتحديد الاحتياجات الأمنية (من خلال تحديد مهددات الأمن) وبالتالي متطلب إعداد القوى البشرية ومتطلبات ذلك الإعداد من المعدات والبرامج والتدريب.

٢ ـ تكافؤ فرص العمل الأمني : يعاني التعليم الأمني في بعض الدول من حصره على فئات اجتماعية معينة نظراً للميزات التي يتلقاه العاملون فيه وهنا تلعب الواسطة في القبول دوراً هاماً وبالتالي يصبح حكراً على فئات اجتماعية معينة، وبالتالي قد تشعر بقية الفئات بعدم الانتماء الاجتماعي لعدم تمثيل القطاع الأمني لفئات المجتمع الكلية.

٣ ـ التعليم للجميع : رفعت اليونسكو شعار (تعلم لتكون) فالتعليم في المجتمع العربي يعاني من ازدواجية، فحكر التعليم الأمني على أبناء الصفوة أو السلطة أو المعنيين يؤدي إلى (بلقنة) عربية، تؤدي إلى هشاشة التلاحم الاجتماعي وسهولة افتراق المجتمع.

٤ ـ أساليب تدريس تركز على دوام التعليم. تقوم الأساليب الحالية في التعليم عامة على أسلوب التلقين والحفظ والكبت وخنق المواهب والانصياع والامتثال والطاعة العمياء. وفي عصر المعلومات لابد أن تكون الأساليب التدريبية في التعليم الأمني تعتمد على التعليم المستمر، والدراسة العلمية، واستخدام المعرفة والمعلومات في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

٥ ـ المشاركة الأمنية في تحديد احتياجاتها وتقييم مناهجها دورياً، تعاني المناهج الأمنية من ثبات في موجوداتها وعدم تقييم فعاليتها أو مفرداتها منذ صياغتها الأولى، وبالتالي تقف عاجزة عن مواكبة التطورات المحلية والعالمية.

٦ ـ تشجيع البحث العلمي : يعاني البحث العلمي في المجتمع العربي عامة من مشكلات عديدة أهمها عدم دعم البحث العلمي، وبيروقراطية الدعم وربطه بقوانين وتعليمات مقيدة ومحيطة، ونوعية البحوث المدعومة ومعاناة البحث العلمي بفقدان صلته بالواقع وبضعف

منهجيته . ولابد من تضخيم مهمات البحث العلمي وتشجيعه وتحفيزه وربطه بالواقع الأمني ، وربط القرارات الأمنية بالبحوث العلمية .

٧ـ مناهج التدريس تعتمد على تنمية مهارات الحصول على المعرفة . تسود أساليب التلقين والحفظ والاعتماد على المدرس في الحصول على المعرفة . وفي عصر المعلومات لاتتوافق أساليب التلقين والاعتماد على المدرس في اكتساب المعرفة في عصر الانفجار المعلوماتي . ولابد أن تكون أساليب التعليم تركز على الابتكار وتنمية التفكير النقدي .

٨ـ إدارة أمنية تعليمية معوماتية : إن النمط الإداري الأمني السائد في المجتمع العربي يعتمد على البيروقراطية بشكل مفرط ، وهذا ناتج عن التأهيل غير المناسب والترقيات المرتبطة بالوقت في أغلب الأحيان .

ان الإدارة التعليمية الأمنية يتطلب في عصر المعلومات مديراً قادراً على إحداث ثورة علمية ، تعتمد استقلال المصادر ، وهذا يتطلب القدرة على التدريب والتعامل مع مصادر المعلومات ، وذا تتطلب الوسائط المتعددة وقواعد البيانات واسلوب النص الفائق (Hyprtext)

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من :

١ ـ الاعتماد على أسس أمنية جديدة .

٢ ـ التدريس بالمشاركة .

٣ ـ التركيز على التعليم الذاتي .

٤ ـ التركيز على تنوع المهارات .

الأسس الأمنيـة الجديـدة للتعليم الأمنـي

تعتمد الأسس الأمنية الجديدة في التعليم على أن تحصيل المعرفة يجب

أن لا يكون لذاتها وإنما إلى توظيفها في حل المشكلات الأمنية. كما ويجب أن تمتاز هذه الأسس بالمرونة وقابيلة التنقل (الجغرافي والاجتماعي والفكري) وتحقيق الإنسان لذاته، وتعميق الوعي والتفكير الإيجابي وقبول المخاطرة، والمشاركة، والتصدي للسلطة دون إشاعة الفوضى. إن عصر المعلومات عصر التجريب وعصر قبول القضايا الخلافية، والتعليم والتركيز على التكامل والتميز والتمسك بالحيوية الحضارية، والتواصل مع الغير واستقلالية الفرد. وعلى الرغم من تشبع الخطاب العربي الرسمي بشعارات الحرية والديمقراطية. والمشاركة، وتكافؤ الفرص والانتماء، والوحدة إلا أن أساليب التعليم، والتقويم، وأهداف المناهج ومضمونها وأسلوب الإدارة بعيدة جداً عن تحقيق أي من هذه الشعارات. حيث المناهج تركز على دور الحكومة وتتجاهل دور الفرد، وتخلو من مفاهيم المساواة وتغفل أهمية الحوار والمشاركة وتعمل على تهميش الحرية.

التدريس بالمشاركـــة :

يعاني التعليم الأمني من نقص المدرسين والكفاءات الفنية وقصور الخلفيات العلمية والثقافية. وهذا راجع إلى أسلوب اختيار الافراد وطرق تأهيلهم وعدم مداومة تدريبهم. ولابد من التركيز على أسلوب المشاركة وليس التلقين والحفظ، كما أن التعليم من خلال العمل (الرسمي وغير الرسمي) واستخدام الحاسب والتجريب والبحث العلمي.

التعليم الذاتـــــي:

يسود التعليم الموجه في أغلب مناهج التدريس العربية، ومواكبة عصر المعلومات لابد من الانتقال إلى أسلوب التعليم الذاتي ويمكن ذلك من خلال استخدام الحاسب في تنمية التعليم الذاتي وتنمية المهارات.

تنوع المهارات والمعــارف:

يعاني التعليم الأمني بشكل خاص من الحواجز الجامدة بين التخصصات، وفي ندرة التخصصات بين الحقول أو عابرة التخصصات. ان تركيز الجامعات على التخصص الضيق فيه تبديد للإنتاج العلمي ووضع قيود على الخريجين.

ويمكن إدخال الحاسب إلى العملية التعليمية الأمنية كنشاط علمي مكمل أو اختياري أو إدخال تكنولوجيا المعلومات كمادة مستقلة أو كوسيلة تعليمية وبهذا يمكن نشر وعي الحاسب والمعلومات ومحو أمية والخوف من الحاسب وتعليم نظم الحاسب وتأهيل المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات وفيما يلي قائمة بالمساقات المقترحة.

المساقات المقترحــة :

١ ـ التشريع الجنائي الإسلامي.
٢ ـ نظريات الجريمـــة.
٣ ـ الجرائم المستحدثة.
٤ ـ جرائم الحاسب الآلي.
٥ ـ جرائم التقنيــات.
٦ ـ جرائم المعلومات.
٧ ـ الجرائم الدولية.
٨ ـ الجرائم المنظمة.
٩ ـ علم الجريمـــــة.
١٠ ـ القانون الدولي.

١١ ـ القانون العام .

١٢ ـ أصول المحاكمات .

١٣ ـ جرائم البيئـــــة .

١٤ ـ الجرائم السياسية .

١٥ ـ أسس علم النفس الاجتماعي .

١٦ ـ علم النفس التجريبـــــــي .

١٧ ـ أسس الإدارة .

١٨ ـ نظريات المنظمة .

١٩ ـ أساسيات البحث العلمي .

٢٠ ـ البحث العلمي التطبيقـي .

٢١ ـ الاحصاء الجنائي .

٢٢ ـ التجريب .

٢٣ ـ بحوث العمليات .

٢٤ ـ تقييم البرامـــج .

٢٥ ـ بحوث التنظيم .

٢٦ ـ استخدام الحاسب الآلي .

٢٧ ـ تطبيقات الحاسب الآلي في المجالات الأمنية .

٢٨ ـ البرمجة (١ ، ٢)

٢٩ ـ نظم التشغيل

٣٠ ـ نظم المعلومات

٣١ ـ ادارة المعلومات

٣٢ـ الشبكات

٣٣ـ نظرية النظم .

وعلاوة على ذلك فإن أبواب المعرفة الأساسية المطلوبة لبناء ضابط الأمن الجديد يحتاج إلى قدرات ومهارات خاصة ينبغي توفرها في رجل الأمن وهي :

١ ـ مهارة التفاهم مع كافة أعضاء المجتمع (Communication Skills)

٢ ـ القدرة على معرفة السلوك البشري .

٣ ـ القدرة على التعامل مع التناقضات الاجتماعية المختلفة .

٤ ـ قابلية العمل في خدمة ضحايا الجريمـــة .

٥ ـ قابلية العمل كنموذج وقدوة للعاملين تحت امرته ولأفراد المجتمع .

٦ ـ القدرة على المبادرة في مجال تطوير الشرطة المجتمعيـــــة .

٧ ـ الإلمام بالاستخدام الفاعل للتقنية .

٨ ـ مهارة القيـــــادة .

٩ ـ معرفة فلسفة الإدارة الحديثـــة .

١٠ ـ مهارة التخطيط التنظيمـــــي .

١١ ـ مهارة متقدمة في التخطيط الاستراتيجي واجراءاتها .

١٢ ـ معرفة متقدمة بالنظم السياسية وإجراءاتهـــــــــا .

١٣ ـ القدرة علي تحليل وتقييم المعلومات واستعمالها في معالجة المشكلات والأزمات .

١٤ ـ القدرة على التفاوض .

١٥ ـ القدرة على تكوين فرق وشبكات العمل والعمل فيها .

١٦ ـ مهارة البحث العلمي .

المخـــــــرجات (Output):

مخرجات النظام التعليمي الأمني هي الأفراد وفق محددات العمليات والمدخلات والمخرجات (ضباط ، ضباط صف ، جامعي . . .) المخرجات في عصر المعلومات يجب أن تكون قادرة على التعامل مع المتغيرات السريعة والكم الهائل في عصر المعلومات وحل المشكلات المتصلة بالبحث العلمي .

معايير التخـــرج:

لكي يتخرج الطالب في الكليات الأمنية فإنه يتوجب أن يجتاز المعايير التالية :

١ ـ اجتياز الاختبارات لقياس الاستعدادات والقدرات والتحصيل وخاصة تلك المتعلقة بالقبول (معيار الدخول) والمعدل المطلوب والامتحانات التي تجرى خلال فترة الدراسة .

٢ ـ شهادة التوصيه من أؤلئك الذين ساهموا في تعليم الأفراد .

٣ ـ اجتياز المقررات الدراسية (معيار العمليات)

٤ ـ اجتياز الاختبارات الشفهية والتحريرية الشاملة اللازمة للتخرج (معيار المخرجات) بما في ذلك البحوث .

٥ ـ اجتياز التدريب العملي (Practicum) أو الامتياز (Inernship) أو الإقامة (Residence) .

٦ ـ إجتياز المهارات البحثية (اللغة ، والحاسب ، ومناهج البحث) وبالنظر إلى التخصصات المستقبلية والتي ستكون بين حقلين ، في القائمة المبينة أدناه تبين ذلك .

Communication	Management	Engineer
Systems	Planning	Director
Financial	Process	Designer
Creative	Development	Coordinator
Project	Strategy	Consultant
Business	Policy	Manager
Resdurces	Applications	Adviser
Product	Research	Planner

هندسة	هندسة	هندسة
مدير	تخطيط	النظم
مصمم	العمليات	المالية
منسق	التطوير	الإبداعي
مستشار	استراتيجية	المشروع
مدير	السياسة	المالية
مرشد	التطبيقات	المصادر
مخطط	بحوث	الإنتاج

ويمكن النظر إلى قوائم المهن الجديدة والأعمال الناشئة عن التطور التقني في مجتمعات اليوم فيمكن الحصول على تخصصات منفردة بدمج البنود الأول والثاني مختلفة عن محتويات أي منها، وعند إضافة العمود الثالث لهذه التخصصات الجديدة يمكن الحصولً على تخصصات جديدة أخرى وهكذا.

إن التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والتي تمثلت في الانتقال من الصوتي إلى الرقمي ومن الالكترون (الكهرباء) إلى الفوتون (الضوء) ومن الخاص إلى العام ومن الثابت إلى النقال ومن الشفرة الانجليزية إلى الشفرة متعددة اللغات ومن أحادي الاتجاه إلى ثنائي الاتجاه تتطلب تطوراً موازياً في وسائل الاتصال في المجال الأمني، وهذا يتطلب معرفة وتأهيلاً وتدريباً مناسباً لكي تتمكن الأجهزة الأمنية من التعامل مع هذه التطورات ومكافحة سوء استخدامها، أو استخدامها في الجوانب المظلمة. والمجتمع العربي بحاجة ماسة إلى التعامل مع هذه التطورات لكي يحصن أمنه الداخلي، فلا بد من وجود شبكة نقل بيانات عربية لتكون نواة مجتمع معلومات عربية. إن استخدام الألياف الضوئية التي يسري بها شعاع الليزر ناقلاً الرسائل والمعلومات لتصل واضحة خالية من التشويش كما في الأسلاك النحاسية مكنت من نقل كميات كبيرة من المعلومات وصلت إلى (١٠) آلاف ضعف الشبكات التقليدية. ناهيك عن السرعة الفائقة لتصل هذه المعلومات، فيمكن نقل جيجابايت في الثانية الواحدة وهذه تعادل نقل (٥٠٠) كتاب في الثانية الواحدة. وانقلبت المشكلة فكانت المشكلة في السابق كيف نضغط البيانات لنتمكن من نقلها في الموصل النحاسي من خلال عمليات ضغط البيانات إلى كيف نحصل على معلومات لنملأ ناقل الألياف الزجاجية.

إن البديل المتاح هو كما وصفه أولف بالم في الأمن المشترك والذي يرى أن البديل المتاح امام العالم هوالأمن المشترك حيث لا يمكن الظفر في حرب نووية، فالكل خاسر، فلن يتمكن أي منهما من البقاء إلا معاً فالبقاء معاً أو الدمار معاً وبالتالي فإن الأمن العالمي يقوم على الالتزام بالبقاء المشترك وليس على التهديد بالتدمير المتبادل. (لجنة إدارة شوون المجتمع العالمي، ١٩٩٥).

ويذكر تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي عدداً من المبادئ لإقامة الأمن في عالم الغد منها :

١ـ حق كافة الناس بالوجود الآمن، وضرورة التزام الدول بحماية هذا الحق.

٢ـ ضرورة منع الصراع والحروب كأهداف أساسية للأمن العالمي، وتعزيز ظروف الحياة والنظم المعززة لها وإزالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والعسكرية المهددة لها.

٣ـ استباق الأزمات وإدارتها قبل تصاعدها إلى صراعات مسلحة.

٤ـ عدم استخدام القوة العسكرية كأداة سياسة مشروعة إلا بالدفاع عن النفس.

٥ـ عدم تنمية القدرات العسكرية أكثر من الحاجة الوطنية، حيث يعد ذلك تهديداً للأمن العالمي.

٦ـ أسلحة الدمار الشامل ليست أدوات مشروعة للدفاع الوطني (ص ١٠٤)

وباختصار فإن الإعداد الحالي للعاملين في القطاع الأمني العربي من ضباط وأفراد، وبناءً على مناهج الكليات الأمنية الحالية غير مناسب للتعامل مع مهددات الأمن العربي الداخلية والخارجية، وهذا الإعداد غير مناسب لدخول عصر المعلومات، وهذا العصر المختلف كماً ونوعاً في أبنيته

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وبناءً على ما تقدم فلابد من نقله نقلاً سريعاً في مناهج التعليم الأمني لكي يتم التمكن من التعامل مع الأمن بمهفومة المعلوماتي .

ملحق (أ)

أنموذج لتحديد مناهج
التعليم الأمني في البلاد العربية

إسم الدولة .....

١ ـ نوع المؤسسة التعليمية التى تقوم بإعداد ضباط الشرطة والأمـن؟

( ) مدرسـة ( ) معهـد ( ) كليـة ( ) أكاديميـة

( ) أخرى (تذكر) .....

٢ ـ الفترة الزمنية المقررة للدراسة فيها (عدد السنوات أو الساعات الدراسية المعتمـدة)؟

.....

.....

٣ ـ المؤهلات العلمية المطلوب للإلتحاق؟

( ) دون الثانوي العام ( ) ثانونوي عام ( ) جامعة

( ) أخرى (تذكر) .....

٤ ـ الدرجة العلمية التى يتخرج بها الدارس ؟

( ) شهادة تدريب ( ) دبلـــوم ( ) بكالوريـوس

( ) أخرى (تذكر) .....

٥ ـ المواد العلمية المقررة على الدارسين، أرقامها، مستوياتها، ومقرراتها فـي :

(١) السنة الأولى .....

.....

.....

(٢) السنة الثانية .....

.....

.....

.....

(٣) السنة الثالثة .....

.....

.....

.....

(٤) السنة الرابعة .....

.....

.....

.....

٦ ـ ماهي أهم مجالات التخصص التى تركزون عليها في الكلية : .....

.....

(يجوز استعمال ورق إضافي عند الضرورة أو إرفاق دليل المناهج)

٧ ـ كم عدد أيام العطلة السنوية للدارسين؟ .....

٨ ـ كم عدد ساعات العمل الرسمية في السنة ؟ .....

٩ ـ كم عدد ساعات التدريب العسكري والبدني للدارسين في السنة؟ .....

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ البداينة (أ)، ذباب (١٩٨٨). الأمن الوطن في عصر المعلومات الجزيرة ع (٩٤٢١ ، ٩٤٢٨ ، ٩٤٣٥ ، ٩٤٤٢).

٢ ـ البداينة، (ب) ذياب (١٩٩٨). التقنية والإجرام المنظم. ورقة قدمت في الندوة العلمية السابعة والأربعون (الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي). الأسكندرية ١٨ ـ ٢٠/ ٥/ ١٩٩٨م.

٣ ـ جيتسي، بيل (١٩٩٥/ ١٩٩٨). **طريق المستقبل**. ترجمة عبد السلام رضوان. الكويت : عالم المعرفة.

٤ ـ حسن، عبد الرحمن. **أسس المناهج: دراسات في وضع وتطوير المناهج في كليات الشرطة**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨١.

٥ ـ رضا، محمد جواد (١٩٨٨). العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ. **المستقبل العربي (٤)**. جامعة الدول العربية. ٤٧ ـ ٦٣.

٦ ـ الريس، نزار (١٩٨٦). البحث العلمي في إسرائيل في الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي. وقائع المؤتمر العلمي، كلية التربية، جامعة الكويت ومركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.

٧ـ طعم الله، خميس (١٩٨١). العرب في السنة ٢٠٠٠. شؤون عربية (١). جامعة الدول العربية. ١٢٧ـ ١٤٢.

٨ ـ عبد الدائم، عبد الله (١٩٨٨). **التربية والقيم الانسانية في عصر العلم والتقانة وأعمال المستقبل العربي (٤)**، جامعة الدول العربية. ٦٤ـ ٨٦.

٩ ـ عبد الدائم، عبد الله (١٩٨٧). **نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العرب**.

١٠ ـ علي، نبيل (١٩٩٤). **العرب وعصر المعلومات**. عالم المعرفة، ١٨٤. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

١١ ـ العليوي، ابو القاسم (١٩٨٤). التربية والتكنولوجيا ومستقبل العرب. **المستقبل العربي**، ٦٦ (٨). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ٤٨ـ ٦١.

١٢ ـ كون، توماس (١٩٦٨/ ١٩٩٢). **بنية الثورات العلمية**. ترجمة شوقي جلال. الكويت: عالم المعرفة.

١٣ ـ لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (١٩٩٥). **جيران في عالم واحد**. ترجمة مجموعة من المترجمين. الكويت: عالم المعرفة.

١٤ ـ مجلس وزراء الداخلية العرب. **الاستراتيجية الأمنية العربي**. تونس: الأمانة العامة لمجلس وزاء الداخلية العرب، ١٩٨٣م.

١٥ ـ مركز الدراسات والبحوث. الإجتماع الثامن لعمداء الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٧م.

١٦ ـ المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي (١٩٩٨). اعلان بيروت حول التعليم العالي. بيروت: المؤلف.

١٧ ـ وطفة، علي (١٩٨٨). الأهداف التربوية في البلدان العربية: رؤية نقدية. المستقبل العربي، (٤). جامعة الدول العربية، ٨٧ـ١٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bayley, David H. Managing the Future: Prospective Issues in Canadian Policing. - Ottawa: Ministry of Soliciter General, 1991.

2. Johnston, Joseph. Education managers: Executive Effectiveness Through Liberal Learning. San Francisco: Jossey-Brass Publishers, 1986.

3. Gundar, U. (1991). Israeli Computing Byte, 137-143.

4. Simons, G. L. (1983). Towards Fifth Generation Computers. London: The National Computing Center.

5. The Strategic Planning Committee on Police Training and Education. Police Learning System for Ontario: Final Report and Recommendations. Ontario: Ministry of the Soliciter General, 1992.

6. Marcel Le Clere. Histoire de La Police. - Paris : University of France Press, 1964. P.6.

7. National Police Agency. Police of Japan. - Government Publications, 1997.

التوصيـــــات

توصل المشاركون في الاجتماع إلى التوصيات التالية :

١ ـ أن يكون تحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل هدفاً ومحصلة كافة برامج ومناهج التعليم الأمني من خلال التعامل والتكامل وتبادل المعلومات ومناهج التعليم الأمني في إطار الاستراتيجية الأمنية العربية .

٢ ـ أن تكون العناصر الأساسية التي تُكوِّن منظومة الإعداد العلمي والتدريبي في الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية العربية مرتكزة على المساقات الآتية :

أ ـ المكونات التعليمية التي تزود رجل الأمن بالمعارف الأمنية والعلمية الضرورية لممارسة المهنة أو الوظيفة الشرطية .

ب ـ برامج التدريب الرامية لإكساب رجل الأمن المهارات البدنية والعسكرية المتخصصة واللازمة لتنمية وصقل الجوانب الشخصية والفنية المطلوبة للعمل الأمني .

ج ـ المقومات السلوكية والتربوية اللازمة لتزويد رجل الأمن بالمنهج السلوكي الانضباطي والرؤيا التي تمكنه من التعامل مع الأحداث وفهم مدلولات التغيرات الاجتماعية والاقتصاية والسياسية مع التركيز على الجوانب الأخلاقية وغرس قيم التربية الوطنية والانتماء وفهم حضارة وتاريخ الوطن العربي وتزويده بالضوابط والمعايير التي تمكنه من التعامل مع معطيات العصر الحديث بكفاءة وفهم في إطار قواعد الشرع ومبادئ القانون وحقوق الإنسان بما يتناسب وعقيدتنا وقيمنا الاجتماعية .

د ـ ربط مناهج التدريب بالواقع العملي الميداني لمعالجة نقاط الضعف

الموجودة لدى المتدربين، وتنمية المهارات بالجوانب التي يستهدف التعليم والتدريب تنميتها وأن تتضمن أيضاً جانب التركيز على التعليم والتدريب الفكري ليصبح بالإمكان إفراز كوادر مهمتها التفكير والبحث العلمي حول مستقبل أجهزة الشرطة.

٣ـ دعوة الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية إلى رصد ودراسة المتغيرات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي واستحداث مناهج تعليمية تمكن رجال الأمن من مواكبة تلك المتغيرات، مع الاستمرار في استحداث مقررات من شأنها دعم هذا الاتجاه مثل:

١ ـ الجرائم المستحدثة.
٢ ـ الجرائم المتعلقة بالحاسب الآلي.
٣ ـ الجريمة المنظمة.
٤ ـ جرائم البيئة.
٥ ـ استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته في المجالات الأمنية.
٦ ـ إدارة نظم المعلومات وشبكاتها.
٧ ـ التركيز على اللغة العربية واللغات الأجنبية.
٨ ـ إدارة وحل الأزمات الأمنية.
٩ ـ إجراء البحوث الأمنية.
١٠ ـ التربية الوطنية.
١١ ـ حقوق الإنسان.
١٢ ـ التعاون الإقليمي والدولي.
١٣ ـ القانون الدولي.
١٤ ـ الإدارة العامة.

١٥ـ تنمية المهارات .

٤ ـ الاتجاه إلى استخدام معينات التعليم والتدريب التي تحقق الممارسة العملية وتحقيق أهداف التعليم الذاتي عن طريق إعمال الفكر والقدرة على التحليل والاستنتاج مع الابتعاد عن التلقين والحفظ .

المشاركون في الاجتماع

المملكة الأردنية الهاشميـــــة

ـ العقيد حبيب جوزيف كركر .

الجمهورية التونسيـــــة

ـ حاتم الموفق ـ مدرسة الشرطة ـ تونس .

المملكة العربية السعوديـــة

ـ اللواء إبراهيم عبد الرحمن الطخيس ـ كلية الملك فهد الأمنية .

ـ اللواء غالب طلحاب العتيبي ـ كلية الملك فهد الأمنية .

ـ د . عبد الله عبد العزيز الدرعان ـ كلية الملك فهد الأمنية .

ـ العميد ناصر محمد الجميع الغامدي ـ كلية الملك فهد الأمنية .

ـ العميد عبد الرحمن بن دخيل الله القرشي ـ مركز التحقيق والتدريب بالطائف .

ـ العميد مثيب عواض الحربي ـ المعهد الثقافي .

ـ العقيد عبد العزيز محمد العويفي .

ـ العقيد عبد الرحمن حسين الغامدي .

ـ العقيد سالم بن عبد الرحمن البراك ـ المديرية العامة للجوازات ـ معهد الجوازات .

ـ العقيد عبد الله بن سعد بن عبد الله العريفي ـ معهد الدفاع المدني ـ الرياض ـ حي الناصرية .

ـ العقيد زيد حسين الطريقي ـ المديرية العامة للجوازات ـ معهد الجوازات .

ـ المقدم طلال سعيد محمد الزهراني ـ المديرية العامة لحرس الحدود ـ الإدارة العامة للتدريب .
ـ المقدم صالح بن عمر مساعد الحازمي ـ الأمن العام ـ قوات الطوارئ الخاصة .
ـ المقدم صالح حقول على حريش .
ـ الرائد محمد عبد الرحمن العرشن ـ معهد الجوازات .
ـ الرائد سعيد ركيان القرني ـ المديرية العامة للدفاع المدني ـ مركز تدريب الدفاع المدني .
ـ النقيب جبريل على فارس الحازمي ـ المديرية العامة لحرس الحدود .
ـ صالح بن محمد الغامدي ـ معهد الجوازات ـ مديرية شعبة الحاسب الآلي .

جمهورية الســـــودان

ـ د . عوض الحسن النور .
ـ اللواء محمد الفضل عبد الكريم ـ رئاسة شرطة السودان .
ـ اللواء عبد الوهاب المنذر بابكر ـ رئاسة الشرطة ـ كلية الشرطة .

الجمهورية العربية السوريــة

ـ الرائد محمد الحاج حسن ـ كلية الشهيد الرائد الركن باسل الأسد للعلوم الشرطية .
ـ الرائد أحمد رفعت ديب ـ كلية الشهيد الرائد الركن باسل الأسد للعلوم الشرطية .

دولة فلسطيـــن

ـ العميد ركن عبد المعطي حسين السبعاوي ـ قيادة الشرطة الفلسطينية ـ غزة .
ـ العقيد د . محمد حمزة نديم مرسي ـ الأمن الوقائي ـ تل الهوى ـ غـزة .

ـ المقدم منصور عبد الرحمن الريس ـ قيادة الشرطة الفلسطينية ـ غزة .
ـ المقدم محمد العبد سهمود ـ الإدارة العامة للتدريب .

دولـة قطـــــــر

ـ العقيد ناصر راشد الكعبي ـ وزارة الداخلية ـ معهد تدريب الشرطة .

دولـة الكويـــــــت

ـ العميد يوسف عبد الله السعودي ـ أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية .
ـ العقيد محارب عيد العبكل ـ أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية .

الجمهورية اللبنانيـــــة

ـ العميد ركن غازي فرج ـ المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ـ بيروت
ـ العميد بردليان طربية ـ قيادة شرطة بيروت .

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي

ـ العقيد عبد الله محمد عقوب ـ الإدارة العامة للتدريب .
ـ العقيد رمضان مفتاح الجهاز ـ معهد التدريب .
ـ العقيد رمضان القضبان سالم عكره ـ معهد تدريب الشرطة بالمعمورة .
ـ العقيد بدر صالح أمطير ـ معهد علوم الشرطة درنـ .
ـ المقدم عبد الباقي الطاهر عبد المولي ـ أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية .

جمهورية مصر العربية

ـ اللواء د . ماجد ابراهيم علي ـ كلية الشرطة ـ القاهرة .

الجمهورية الإسلامية الموريتانيـــة

ـ محمد محمود ولد عبد العزيز ـ مدير المدرسة الوطنية للشرطة ـ نواكشوط .

الجمهورية اليمنيـــــة

ـ العميد محمد بن عبد الله القوسي ـ قوات الأمن المركزي ـ صنعاء .
ـ العقيد د . محمد محمد علي الدرة ـ كبير المعلمين في كلية الشرطة بصنعاء

الهيئــة العلميـــة

ـ اللواء د . محمد الأمين البشـــــري ـ عميد مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
ـ د . ذياب البداينة ـ رئيس قسم الاجتماع ـ معهد الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .